الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

فرع: علوم الاقتصادية

رقم: .....

تخصص: اقتصاد دولي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

دور التجارة العربية البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي

دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي

(2014-2011)

من إعداد الطالبة:

- صغيرو عائشة

تحت إشراف الدكتور (ة)

-لعجال لعمرية

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
قشي حبيبة			رئيسا
لعجال لعمرية			مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

نرى إلزاما علينا تسجيل الشكر وإعلامه ونسبة الفضل لأصحابه، استجابة لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «من لم يشكر الناس لم يشكر الله».

وكما قيل:

علامة شكر المرء إعلان حمـده فمن كتم المعروف منهم فما شكر

فالشكر أولا لله عز وجل أن وفقنا لإتمام هذا العمل..... نشكر كل طاقم كلية العلوم الاقتصادية *من أساتذة وإداريين حفظهم الله*

كما أوجه شكري للأستاذة والدكتورة لعجال العمرية.

فقد كان حريصة على قراءة كل ما نكتب ثم توجهني إلى ما ترى بأرق وألطف عبارة وإشارة، فلها منا وافر الثناء وخالص الدعاء.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من سهرت الليل

لأستمر، إلى من صلت لتدعو لي، إلى

من دافعت عني وشجعتني كل صباح

أمي أغلى من روحي حفظها الله وأطال في

عمرها

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	
اهداء	
فهرس المحتويات	I-II
الجداول والأشكال	IV
المقدمة العامة	أ-هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي العربي	
تمهيد	7
المبحث الأول: مفاهيم التكامل الاقتصادي	8
المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي العربي	8
الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي	8-9
الفرع الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي	9-10
المطلب الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي العربي	11
الفرع الأول: الأهداف الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي	11
الفرع الثاني: الأهداف غير الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي	12-13
المبحث الثاني: دوافع التكامل الاقتصادي ومساراته وسبل تعزيزه	14
المطلب الأول: دوافع التكامل الاقتصادي العربي	14-15
المطلب الثاني: مسار التكامل الاقتصادي العربي	15-18
المطلب الثالث: سبل تعزيز التكامل الاقتصادي العربي	19-20
المبحث الثالث: مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي	21
المطلب الأول: مقومات التكامل الاقتصادي العربي	21
الفرع الأول: المقومات غير الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي	21
الفرع الثاني: المقومات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي	21-23
المطلب الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي العربي.	23-26
خاتمة الفصل:	27
الفصل الثاني: الإطار العام للتجارة العربية البينية	
تمهيد:	29
المبحث الأول: مدخل عام حول العلاقات الاقتصادية العربية	29
المطلب الأول: الاقتصاديات العربية	30-33
المطلب الثاني: وضع القطاعات الاقتصادية للدول العربية	34-36
المبحث الثاني: واقع التجارة العربية وآليات تنميتها	37
المطلب الأول: التجارة العربية الخارجية	37-40
المطلب الثاني: التجارة العربية البينية	41-44

المبحث الثالث: معوقات تنمية التجارة العربية البينية	44
المطلب الأول: معوقات متعلقة باقتصاديات الدول العربية	44-45
المطلب الثاني: التحديات الخارجية أمام تنمية التجارة العربية البينية	46
المبحث الرابع: دور التجارة العربية البينية في دعم التكامل الاقتصادي العربي	47
المطلب الأول: الدوافع والأسباب الحقيقية لتطوير التجارة العربية البينية	47-49
المطلب الثاني: متطلبات التجارة العربية البينية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي	50-51
المطلب الثالث: ضرورة استكمال مراحل التكامل الاقتصادي	52
الفرع الأول: أهمية التكامل بالنسبة للدول العربية	52
الفرع الثاني: أهمية تقسيم العمل بين الأقطار العربية	52-53
الفرع الثالث: آليات بعث وتطوير السوق العربية المشتركة	53-54
خلاصة الفصل	55
الفصل الثالث : دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي (2011-2014)	
تمهيد	57
المبحث الأول: دول مجلس التعاون الخليجي (التأسيس الأهداف، البنيان الاقتصادي)	58
المطلب الأول: تقديم مجلس التعاون الخليجي	58
الفرع الأول: تأسيس مجلس التعاون الخليجي	58-59
الفرع الثاني: أهداف مجلس التعاون الخليجي	60
المطلب الثاني: أجهزة مجلس التعاون الخليجي	61
المطلب الثالث: البنيان الاقتصادي لمجلس التعاون	61-66
المبحث الثاني: مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي	66
المطلب الأول: العوامل المشجعة لقيام التكتل الاقتصادي الخليجي	66
المطلب الثاني: مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي	67-69
المطلب الثاني: الإخفاقات والتحديات التي واجهت مسيرة التكامل الخليجي	70-73
المبحث الثالث: دور التجارة البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي ومعوقاتها	73
المطلب الأول: التجارة البينية لدول مجلس التعاون	73-75
المطلب الثاني: دور التجارة البينية في تدعيم التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي	76-77
المطلب الثالث: معوقات التجارة الخليجية البينية	77-78
خلاصة الفصل	79
الخاتمة العامة	81-83
المصادر والمراجع	85-90
الملخص	

قائمة الجداول والأشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (1)	الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية	32
الجدول (2)	قيمة الناتج الصناعي العربية بالأسعار الجارية (2010-2015)	35
الجدول (3)	التجارة الخارجية العربية الإجمالية (2011-2015)	38
الجدول (4)	أداء التجارة البينية العربية (2011-2015)	41
الجدول (5)	مساهمة التجارة البيني في التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية (2011-2015)	43
الجدول (6)	عدد سكان دول مجلس التعاون خلال (2008-2015)	64
الجدول (7)	إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون بالأسعار الجارية (2008-2015)	65
الجدول (8)	التجارة البينية للصادرات لدول مجلس التعاون الخليجي (2011-2014)	74
الجدول (9)	التجارة البينية للواردات لدول مجلس التعاون الخليجي (2011-2014)	75
الجدول (10)	تطور التجارة البينية مقارنة بالتجارة العالمية لدول مجلس التعاون خلال الفترة (2011-2015)	76

المقـــــــدمة العامة

لا يختلف الاقتصاديون حول الدور الهام الذي تلعبه التجارة الخارجية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وزيادة معدلات نمو الناتج القومي في جميع دول العالم، وقد ازداد هذا الدور أهمية خاصة بعد التوجه نحو تحرير الأسواق، وفتحها أمام السلع العالمية نتيجة للاتفاقيات التجارة العالمية والإقليمية، والمتتبع لتطور التجارة العربية خلال العقدين الأخيرين يجد أن تطور نمو التجارة العربية البينية تزيد عن الضعف لنمو التجارة العربية الإجمالية خلال نفس الفترة، وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدول العربية فيما بينيا لتنشيط التجارة البينية ضريبية، إلا أن مشاكل ومعوقات أبقت عمى دور متواضع لتجارة العربية البينية في زيادة معدلات النمو في الدول العربية وتحقيق التكامل الاقتصادي الذي بات غاية كل الدول .

أصبح موضوع التكامل الاقتصادي موضع اهتمام العالم منذ بدئ الفترة التي عقبت الحرب العالمية الثانية حتى الآن وذلك كنتيجة لرغبة العديد من الدول في الانضمام إلى تجمعات إقليمية لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية ، والسياسية ، ومؤسسي للعمل الاقتصادي المشترك الذي لا يمكن الاستهانة به ولذلك نجد العديد من الدول لجأت إلى التكامل الاقتصادي من أجل الوصول إلى ما وصل إليه الاتحاد الأوروبي ومن بين هذه الدول نجد دول مجلس التعاون الخليجي ،التي اتسمت بدايتها نحو التعاون الإقليمي الشامل والمنظم بخطوات متأنية ،وحرص على أن تكون ثابتة وراسخة أكثر مما هي متسرعة .

وتعد منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق الحيوية في العالم ،حيث تحتل موقعا متميزا بين قارات العالم القديم آسيا إفريقيا ،أوروبا) فضلا عن كونها تشرف على ثلاثة من أهم الممرات المائية (البحر الأحمر ،البحر المتوسط ،الخليج العربي) بما يصبغها من أهمية إستراتيجية على صعيد خطوط النقل البحرية والبرية والجوية وحركة التجارة الدولية والإقليمية .هذا إلى جانب ما تملكه منطقة الخليج من مقومات نجاح أخرى (كالثروات الطبيعية الهائلة ، والتقاليد المشتركة والتاريخ الواحد) كفيلة بأن تجعلها نموذجا تحتذي به سائر الدول العربية في عملية الوصول إلى اتحاد خليجي ورغم هذا مازالت هناك صعوبات تواجه هذا التكامل .

- **أولا: الإشكالية الرئيسية**

من خلال ما تقدم يمكننا صياغة معالم الإشكالية بحثنا في التساؤل الجوهري كالتالي:

– **كيف تؤدي التجارة العربية البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي؟**

الأسئلة الفرعية:

يقودنا هذا التساؤل الجوهري إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التي نوجزها فيما يلي:

1. ما المقصود بالتكامل الاقتصادي، إلى أي مدى وصلت جهود التكامل الاقتصادي العربي؟
2. هل تعتبر التجارة العربية إحدى الأدوات المناسبة في تفعيل التكامل الذي تبنته الدول العربية لأوضاعها الاقتصادية؟
3. هل حققت دول مجلس التعاون الخليجي خطوات ترتبط بمسار تكاملها الاقتصادي؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

1. أخفقت جهود التكامل الاقتصادي العربي بسبب تماثل اقتصادياتها.
2. تعتبر التجارة البينية مدخلا مناسبا لتكامل الدول العربية
3. نجحت دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق تكامل إقليمي رغم تماثل بنائها الاقتصادي، وهذا بسبب تقاربها الجغرافي.

ثالثا: مبررات اختيار الموضوع

هناك عدد من الأسباب والمبررات التي أدت بي إلى اختيار هذا الموضوع من بينها:

– الميل إلى دراسة مواضيع ذات صلة بالاقتصاديات الدولية، وبشكل خاص العربية وكذلك لأهمية هذا الموضوع الذي يدرس على مستوى الاقتصاد الدولي.
– التنبيه لضرورة التكامل العربي حتى لا تضيع الدول العربية المزيد من الوقت، وبالتالي تتعقد عليها الأمور في ظل التحديات الراهنة.
– توافر المصادر والوثائق العلمية التي تناولت جوانب من هذا الموضوع.

رابعا: أهمية الدراسة

ترجه أهمية الدراسة إلى أهمية التجارة في تحقيق النمو الاقتصادي، فهي محرك أساسي في النشاط الاقتصادي، وما إلى ذلك من انعكاسات واضحة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي، ورفع مستوى المعيشة، كما تعمل على تقوية العلاقات بين الأقطار العربية لارتباطها بتلبية حاجات أساسية في الدول العربية.

خامسا: أهداف الدراسة

يمكن بلورة أهداف الدراسة في النقاط التالية:

1. تسليط الضوء على الخطوات الفعلية التي اتخذتها الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.
2. عرض واقع التجارة العربية البينية ومعرفة مدى مساهمتها البينية في دفع عجلة التكامل الاقتصادي لعربي.
3. عرض التطورات الجارية لحركة التجارة لدول مجلس التعاون الخليجي العربي.

سادسا: الدراسات السابقة

لقد سجلنا بعض الدراسات السابقة تخص مواضيع التجارة العربية، التكامل الاقتصادي العربي، في مذكرات التخرج لمرحلة الماجستير وأطروحات الدكتوراه على مستوى كليات العلوم الاقتصادية والتسيير في الجامعات الجزائرية، من بينها:

- بلقاسم طراد، التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، دراسة حالة دول مجلس التعاون خليجي، رسالة ماجستير بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2013، حيث تدور إشكالية البحث حول كيف تؤدي التجارة العربية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ومن أهم النتائج ازداد حجم التجارة العربية بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي ولكل نسبة التجارة العربية البينية لم تزداد عن 10% في أحسن الأحوال.
- بن ناصر محمد، المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر ،2008، حيث تدور إشكالية البحث حول كيف إمكانية المشاريع العربية المشتركة المساهمة في تحقيق وتفعيل التكامل اقتصادي العربي، ومن أهم النتائج، أسلوب المشروعات والجهود المشتركة بين الدول يقوي الروابط

ويعتبر دعامة رئيسية لتطور المجتمعات وكذلك يربط مصالحها بشكل سيتتبعه تطوير وتنمية التبادل التجاري بين تلك الدول.

- جميلة الجوزي، التكامل الاقتصادي العربي (واقع وآفاق)، مقالة منشورة في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، وتطرقت فيها مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ومساره.

سابعا: الإطار الزماني والمكاني

بالنسبة للإطار المكاني فالدراسة شملت الدول العربية، في حين اقتصر الإطار الزماني على الفترات من 1950 إلى غاية 2015 حتى نتمكن من معرفة مسار التكامل الاقتصادي وحجم التجارة في تلك الفترات.

ثامنا: المنهج والأدوات المستخدمة

اعتمدت في معالجة الإشكالية على:

1. المنهج التاريخي: وهو الذي يستخدم لمعرفة الماضي واستنادا لهذا المنهج كما بينا من خلال عرضنا لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي.
2. المنهج التحليلي والمنهج الإحصائي للدراسة والتحليل العددي القائمة على رصد حركة التجارة العربية والخليجية خاصة، ويظهر هذا بوضوح فالفصل الثاني والثالث.

تاسعا: هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

- يمثل الفصل الأول الإطار النظري للتكامل الاقتصادي العربي

وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: يتمثل في مفاهيم التكامل الاقتصادي العربي.

المبحث الثاني: مسار التكامل الاقتصادي العربي ودوافعه وسبل تعزيزه.

والمبحث الثالث: مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي.

- ويتناول الفصل الثاني: الإطار العام للتجارة العربية البينية، وتم تقسيمه إلى أربع مباحث:

المبحث الأول: مدخل عام حول العلاقات الاقتصادية العربية.

المبحث الثاني: واقع التجارة العربية وآليات تنميتها.

المبحث الثالث: التحديات والعوائق التي واجهت تنمية التجارة العربية.

المبحث الرابع: دور التجارة العربية البينية في دعم التكامل الاقتصادي العربي.

- أما الفصل الثالث يتناول دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: دول مجلس التعاون الخليجي (التأسيس، الأهداف، البنيان الاقتصادي).

المبحث الثاني: مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي.

المبحث الثالث: دور التجارة البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون ومعوقاتها.

الفصل الأول

الإطار النظري للتكامل الاقتصادي العربي

تمهيد:

يعتبر التكامل الاقتصادي من أرقى أساليب التعاون وأهمها، فهو يتمثل في تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية، للوصول إلى أعمق درجات التقارب الاقتصادي لتحقيق الوحدة الاقتصادية، لذا يعتبر مسار مرحلي يهدف إلى توحيد الدول انطلاقا من البعد الاقتصادي

نظرا لهذه الأهمية فان من البديهي على الدول العربية أن تحقق تكتلا خاصا بها، لتكون على استعداد للتعامل مع الانفتاح في العالم بشكل الذي يحقق ذاتيتها ومساهمتها في التقدم الاقتصادي العالمي،

ويعتبر التكامل الاقتصادي من الضروريات اقتصادية للدول العربية خاصة في ظل اشتداد حمى المنافسة واندماج الأسواق، حتى يتسنى لكل دولة طرف في العملية التكاملية تحقيق الوفرة الاقتصادية والعمل على زيادة الرفاهية الاجتماعية المنتظرة من عملية التكامل ولفهم ظاهرة التكامل الاقتصادي، خصصنا في هذا الفصل ثلاث مباحث وهي كالتالي:

- ✓ المبحث الأول: مفاهيم التكامل الاقتصادي
- ✓ المبحث الثاني: مسار التكامل الاقتصادي ودوافعه وسبل تعزيزه
- ✓ المبحث الثالث: مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي

المبحث الأول: مفاهيم التكامل الاقتصادي

يعود ظهور التجمعات الاقتصادية إلى الفترة الماضية من الزمن، حيث انتشرت عمليات التكامل لتشمل كل دول العالم تقريبا، وهذا ما يصبح أمام الدول العربية مجال للتفكير والتريث في سلوك هذا الاتجاه وتأكدت من ضرورة العمل وفق إطار تكاملي متعدد الأطراف.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي العربي

برز مصطلح التكامل الاقتصادي خلال النصف الثاني من القرن الماضي كنتيجة لرغبة العديد من الدول في الانضمام إلى تجمعات إقليمية وللتكامل الاقتصادي بين الدول يحقق من خلال المرور بعدة مراحل.

الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

1. لدى إحدى الباحثين

- عرف الاقتصادي (ميردال CUNNAR MYRDA): يرى أن مفهوم التكامل الاقتصادي لابد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياستهم.[1]
- ويعرف الدكتور " فؤاد أبو ستيت" أستاذ كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان بمصر التكامل الاقتصادي بأنه "عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة بغرض تحقيق معدا نمو".[2]

2. مفهوم التكامل الاقتصادي العربي

إن مفهوم التكامل الاقتصادي العربي كما ورد في وحدة أبحاث الشرق الأوسط " انه عملية اعتماد متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول، بينهما عامل جغرافي أو سياسي أو اجتماعي مشترك بدرجات مختلفة وعلى أسس معينة تهدف من خلاله هذه الدول إلى زيادة قدراتها الاقتصادية والاجتماعية والاستفادة من الميزة التي تتمتع بها الدول الأخرى

[1] محسن الندوي، تحديات التكامل الإقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، جامعة الحقوق، المغرب ، 2011، ص66.

[2] مرجع سابق، ص 68.

ومن هنا نعرف التكامل الاقتصادي العربي على انه عمل عربي مشترك في المجال الاقتصادي له غايات ومقومات اقتصادية واحدة وذلك بالجمع بين الأشخاص والعمالة والسلع ورؤوس الأموال وأدوات التنسيق ووضع برامج الفعالة لاستغلال ثرواته لخلق عمل عربي مشترك.[3]

من خلال مجموعة التعاريف السابقة يمكننا القول إن التكامل الاقتصادي هو " عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر قصد إزالة العراقيل على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها، والعمل على التنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية من اجل بلوغ أهداف اقتصادية معينة.[4]

الفرع الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي

مر التكامل الاقتصادي بعدة مستويات بداية من مرحلة إلى أخرى وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي التام، أي أنها تتراوح بين التحقيق في القيود الموجودة للبلدان المتكاملة إلى إلغاءها نهائيا، وإدماج اقتصادياتها واحدة في وحدة واحدة وهي اعلي مستويات التكامل ومن مرحل التكامل للاقتصادي كالتالي:

1. منطقة التفضيل الجمركي: ونعني بها الاتفاقية التجارية المبرمة بين مجموعة من الدول والقائمة على تخفيض العوائق التجارية الجمركية أو غير الجمركية على الواردات التي يتم فيها، مع الحفاظ أو زيادة العوائق على الواردات من الدول الغير الأعضاء في منطقة التفضيل، وبهذا الخصوص يمكن تسجيل الاستنتاجات التالية:[5]

- تقتصر هذه المرحلة على تخفيض العوائق الجمركية لا إلغاءها كليا.
- تنصب هذه المعاملة التفضيلية على الشق السلعي للتجارة الإقليمية بين مجموعة الأعضاء في منطقة التفضيل ولا تمتد إلى الشق النقدي للتجارة الإقليمية فيما بينها.
- تحتفظ الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجمركي بحق صياغة وتحديد نمط سياستها في مجال الجمركي وغير الجمركية.

---

[3] بلقاسم طراد، التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الإقتصادي، دراسة حالة دول مجلس الخليج، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2012-2013، ص 3.

[4] جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييميه لاتفاقيات الشراكة العربية الاورو-متوسطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر ،2006، ص 286-287.

[5] بلقاسم طراد، مرجع سابق، ص 4.

2. منطقة التجارة الحرة: ويتم الاتفاق في هذه المرحلة على إلغاء مختلف القيود الجمركية والإدارية على حركة السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة مع احتفاظ كل دولة عضو بتعريفتها الجمركية تجاه بقية دول العالم.

3. الاتجاه الجمركي: وفي هذه الصورة من صور التكامل، تصبح حركة السلع فيما بين الدول المتكاملة حرة من أية قيود، جمركية أو إدارية ولكن هذه الدول تطبق تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي أو ما يسمى "الجدار الجمركي "[6]

4. السوق المشتركة: وبالإضافة إلى حرية حركة السلع فيما بين الدول الأعضاء وتطبيق تعريفة موحدة تجاه العالم الخارجي فانه يتم إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج العمل، ورأس المال، فيما بين دول السوق، وعلى ذلك تشكل الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم في إطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال في حرية تامة، ومن أمثلة ذلك السوق الأوروبية المشتركة.

5. الاتحاد الاقتصادي: إن هذه المرحلة تعلو مرحلة السوق المشتركة، حيث انه بالإضافة إلى حرية حركة السلع والخدمات، وحرية انتقال عناصر الإنتاج، العمل ورأس المال، فيما بين الدول الأعضاء، والتعريفة الجمركية الموحدة للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي، فان هذه المرحلة تشمل أيضا الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى التي تجسد في تشريعات العمل والضرائب وغيرها.

6. الاندماج الاقتصادي: وهذه المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الاقتصادي ، إذ تتضمن بالإضافة إلى ما قدمناه في المراحل الأربعة السابقة ، توحيد السياسات الاقتصادية كافة، وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وعملة موحدة تجري في التداول عبر بلدان المنطقة المتكاملة ، وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات ، وفي هذه المرحلة ، تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا، وهذا يعني أن التكامل الاقتصادي التام والاندماج الاقتصادي لا يحتاج إلى خطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية فعلية [7].

[6] حسين عمر، التكامل الإقتصادي أنشودة العالم المعاصر (النظرية والتطبيق)، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة ، 1998، ص8.

[7] مرجع نفسه، ص 9.

المطلب الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي العربي

إن التكامل الاقتصادي يستوجب قيامه وجود مجموعة من الدوافع والأهداف الاقتصادية والغير اقتصادية والتي بتفاعلها يمكن تحقيق عملية التكامل الاقتصادي الذي تسعى لتحقيقه الدول، كما إن وجوده يجب أن يستند إلى مجموعة من القيم والتي يوجد منها في الوطن العربي ما لو تم وضعه في الاعتبار لحدث التكتل بين الاقتصاد العربي كتكتل قوي بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

الفرع الأول: الأهداف الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي

نذكر منها:

- الحصول على مزايا الإنتاج الكبيرة لان اتساع حجم السوق يوجه استثمارات توجيها اقتصاديا سليما.
- رفع مستوى الرفاهية لدى المواطنين، وذلك بتوفير السلع الاستهلاكية بأسعار منخفضة نتيجة لإزالة الرسوم الجمركية من جهة وتخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة الإنتاج من جهة أخرى.
- تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع حيث من المفروض أنّ التّكامل يؤدي إلى تقسيم العمل الفني والوظيفيي.
- التقليل من الاعتماد على الخارج وهذا ما يؤدي إلى محدودية التأثير بالتقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في المجتمعات خارج المنطقة.
- وضع خطط مشتركة للتنمية تسمح بتعبئة الموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى تفادي الاختناقات الكثيرة إما تعترض تنفيذ المشروعات بصفة فردية.
- يهدف التكامل إلى تقوية موقف الدّول الأعضاء في السوق العالمية ويزيد من قوة المساومة لديها وذلك لأن التّكامل الاقتصادي يؤدي إلى تحكم الدّول الأعضاء مجتمعة في نسبة لا بأس بها من التجارة الدولية تكون في العادة أكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة على حديكما يعمل التكامل على تحسين معدل التبادل الدولي، نتيجة تحسن أو زيادة قوة المساومة لديها، وبالتالي تستطيع استيراد السلع الأجنبية بأسعار أقل، وتصدير السلع المحلية بأسعار أعلى مما لو كانت عليه كدولة عضو منفردة[8].

[8] بن ناصر محمد والمشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الإقتصادي العربي، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر و2007-2009، ص ، 11، 12.

الفرع الثاني: الأهداف غير الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي

1. الأهداف العسكرية : تبرز الأهداف والدوافع العسكرية بشكل واضح في الوطن العربي نتيجة الأخطار المتعددة التي تعرضت وتتعرض لها الدول العربية كل على حدا في مواجهتها للاستعمال المتعدد الأشكال ، فهذه الدوافع تفرض نفسها في إتمام عملية التكامل الاقتصادي العربي ذلك انه لا يمكن لأية دولة عربية مواجهة ما تتعرض له من تحديات استعمارية لوحدها، وخير دليل على ذلك هو ما تتعرض له الدول العربية من انتهاكات مثل ما يحدث في فلسطين المحتلة واحتلال العراق واحتلال الجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية بالإضافة إلى احتلال الجزر الإماراتية من قبل إيران ، والتي يتضح فيها عجز الدول العربية وعدم قدرتها سبب اختلاف آرائها وتباين موقفها على استرجاع أراضيها المغتصبة ، لذلك يرى الكثير من المحللين الاقتصاديين والعسكريين العرب انه لا توجد وسيلة أمام الدول العربية للحفاظ على أراضيها واسترجاع الأراضي المحتلة سوى تكاملها واتحادها من خلال تكوين قوة اقتصادية وعسكرية تساعدها على مواجهة التحديات والأطماع الأجنبية في الثروات والأراضي العربية[9] .

2. الأهداف السياسية :الجدير بالذكر أن البعض يرى الأهداف السياسية للتكامل الاقتصادي تحتل المرتبة الأولى في الأهمية بوصفها أهداف أصلية، فيما تتراجع الأهداف الاقتصادية في المرتبة الثانية ،إذ لا يقتصر التكامل الاقتصادي على تحقيق الأهداف الاقتصادية فقط ، بل تتعداه إلى ما هو ابعد من ذلك وهو تحقيق الأهداف السياسية ومن بينها تحقيق الأمن القومي والسلام وتقليص الاحتكاكات بين الدول المجاورة والتي كانت من قبل تكن لبعضها العداء ، حيث أن تطبيق الاتفاقية التجارية في إطار التكامل يحد من ذلك العداء ويسود نوعا ما من السلم بين تلك الدول ، وقد يكون الهدف وراء التكامل الاقتصادي بناء تكامل سياسي ما بين الدول وهو بمثابة تمهيد للطريق للوحدة السياسية ، ويكون الهدف هو إرساء أسس ديمقراطية في الدول الأعضاء وإجراء بعض الإصلاحات السياسية فيها [10].

3. الأهداف القومية: رغم أهمية كل المبررات السابقة الذكر في كونها دافع للعمل من اجل تحقيق الوحدة الاقتصادية كما هو الحال بين الدول الأوروبية إلا انه توجد مبررات أخرى ذات عمق وأهمية كبيرة للتكامل الاقتصادي العربي ، تضاف إلى مبررات السابقة و وتتمثل هذه الدوافع في طبيعة الرابطة القومية التي

---

[9] محسن الندوي، مرجع سابق، ص 168.

[10] احمد عرفة احمد يوسف، أساليب ومقومات التكامل الإقتصادي بين البلاد الإسلامية، دار التعليم الجامعي، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالشرقية، جامعة الأزهر الإسكندرية، ص 72.

تربط الدول العربية من المغرب إلى المشرق ، والمتمثلة في الانتساب إلى امة واحدة وتجمع بين أبنائها رابطة الدم واللغة والدين والتراث والمصير المشترك والرقعة الجغرافية والتاريخ وغيرها من الروابط التي من النادر توفرها بين الدول الأخرى ولذلك فان العامل القومي يفرض على الأمم العربية وبقوة ضرورة التوجه نحو تحقيق التكامل الاقتصادي وصولا إلى الوحدة الاقتصادي ومن ثم الوحدة الشاملة[11] .

[11]فليح حسن خلف، العلاقات الإقتصادية الدولية، مؤسسة الأوراق، ط1، الأردن ، 2001، ص 194-195.

المبحث الثاني: دوافع التكامل الاقتصادي ومساراته وسبل تعزيزه

سنحاول في هذا المبحث التعرف على دوافع التي أدت إلى التكامل الاقتصادي ومساره وكذا سبل تعزيز التكامل العربي، حيث سنقسمه إلى 3 مطالب فيما يلي:

المطلب الأول: دوافع التكامل الاقتصادي العربي

إذا نظرنا إلى الدول العربية فإننا نجد أن هناك مجموعة من الدوافع أو المبررات التي تدفعها لإقامة تكامل اقتصادي فيما بينها وتتمثل هذه الدوافع فيما يلي:

1. اختلاف وتباين الموارد الطبيعية التي تملكها كل دولة من الدول العربية، فهناك دول كثيفة في السكان، ودول أخرى تعاني من قلة في السكان
2. اختلاف الموارد المالية بين الدول العربية، فهناك دول ذات دخول وفوائض مالية مرتفعة ومتراكمة كالدول البترولية، ودول هي الأخرى تعاني من الندرة وهي الغالبية في رؤوس أموال وذات مديونية كبيرة،
3. ضيق حجم الأسواق الداخلية للدول العربية، ومن ثم عدم قدرتها على إقامة المشروعات الحديثة والكبيرة الحجم في معظم مجالات النشاط الاقتصادي.
4. ضعف المركز التفاوضي والتنافسي للدول العربية في علاقاتها الاقتصادية الدولية، حيث تعتمد معظم هذه الدول على تصدير منتجات أولية زراعية أو استخراجية في الوقت الذي تستورد فيه معظم مستلزمات الإنتاج من الخارج.
5. انخفاض الإنتاجية وشدة التبعية للدول المتقدمة في النواحي الشفافية والعلمية والفنية، حيث يرتكز التعليم على النواحي النظرية فضلا عن غياب التكنولوجيا الحديثة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج والكفاءة الإنتاجية وعدم القدرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية التي شهدها دول العالم المتقدم، وتدهور معدلات التبادل التجاري وتفاقم مشكلة الديون الخارجية على نحو يهدد مستقبلها السياسي واستقرارها الاجتماعي،
6. تمتلك الدول العربية خاصة الدول البترولية فوائض مالية كبيرة مودعة في البنوك العربية.
7. انخفاض التجارة البينية للدول العربية

8. التغيرات التي حدثت بالساحة الدولية في السنوات الأخيرة وقيام التكتلات الاقتصادية التي تعرف بالكيانات الصغيرة المبعثرة سياسيا و اقتصاديا وقيام منظمة العالمية للتجارة وانضمام معظم الدول العربية وما أوجدته هذه المنظمة من ظروف لابد من الاستعداد لها والتعامل معها ، فتحرير التجارة العالمية وقيام التكتلات الاقتصادية العملاقة وتنسيق المصالح فيما بينها ، اوجد منافسة حادة لا يمكن مواجهتها إلا بالتنسيق بين الدول العربية وتحقيق التكامل بينها والتي أصبحت ضرورة ملحة لا غنا عنها لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية في المنطقة العربية حتى تستطيع الدول العربية التعايش والتجاوب مع المستجدات.[12]

المطلب الثاني: مسار التكامل الاقتصادي العربي

لقد تمت في الواقع محاولات كثيرة لتدعيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والاستفادة من مزايا تكثيف التعاون الاقتصادي، وذلك بهدف حل مشكلات تلك المنطقة الاقتصادية والاجتماعية

وسجل الدول العربية حافل بالعديد من صيغ التعاون والتكامل خاصة في المجال الاقتصادي، وقد ارتبط هذا العمل بقيام جامعة الدول العربية وذلك لكونها أول تنظيم قوي في تاريخ العرب المعاصر وفيما يلي نتعرض إلى بعض تجارب التكامل الاقتصادي العربي التي نراها مهمة.

1. معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي:

عقدت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في 1950، بين دول الجامعة العربية ونصت في المادة الثامنة منها على إنشاء مجلس اقتصادي يتكون من وزراء الدول المتعاهدة المختصين في الشؤون الاقتصادية أو من بممثليهم ليقترح على حكومات الدول الأعضاء ما يراه كفيلا بتحقيق أهداف هذا التعاون الاقتصادي العربي.

2. مشروع الوحدة الاقتصادية العربية:

اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية مبادرة تعبر عن طموحها السياسي، فقد اتخذت قرارها بتاريخ 1953/5/22 بشأن تأليف لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية والخطوات التي يجب أن تتبعها من اجل تحقيق هذه الوحدة،

تمت الموافقة على مشروع الوحدة الاقتصادية الذي تم الانتهاء من إعداده في جوان 1957 من قبل عدد محدود من الدول العربية بعد مرور خمس سنوات على الأقل، فقد وافقت عليه كل من مصر والمغرب والكويت في جوان

[12] ونوغي فتيحة، لرغد فريدة: "التكامل الإقتصادي العربي بين المقومات والمعوقات ": مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: التكامل الإقتصادي عربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية، دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع ،2005، ص 275 –276.

1962، العراق وسوريا في 1962/12/9 اليمن في 1963/2/7، ودخل المشروع حيز التنفيذ في 1964/04/03.تخلت الدول العربية عن مشروع الوحدة الاقتصادية في عام 1964 واتجهت إلى طريق آخر وهو السوق المشتركة.[13]

وتنص المادة الأولى من هذه الاتفاقية على:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي

ولتحقيق هذه الأهداف نصت المادة الثانية من الاتفاقية على أن تعمل دول الأعضاء على ما يلي:

- جعل بلادهم منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة وتوحيد التعريف والتشريع والأنظمة الجمركية المطبقة في كل منها
- توحيد سياسات الاستيراد والتصدير وتنظيم علاقات التبادل التجاري.
- تنسيق السياسات النقدية والمالية تمهيدا لتوحيد النقد العربي.
- اتخاذ أي إجراءات أخرى تلزم لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية.[14]

3. السوق العربية المشتركة: عقد مجلس الوحدة الاقتصادية التابع للجامعة العربية اتفاقية في 13اوت 1964 تضمنت الاتفاقية برنامجا زمنيا شمل عدة مراحل متدرجة يتم خلالها تحرير التجارة من الرسوم الجمركية والقيود الأخرى المفروضة على الواردات ، وأطلق على تلك الاتفاقية " اتفاقية السوق العربية مشتركة " انضمت إليها 4 دول في 1865 وهي مصر سوريا الأردن العراق ، وبعد 12 عشر سنة انضمت 3 دول أخرى هي ليبيا اليمن موريتانيا ، وخلال تلك الفترة لم تكن السوق العربية المشتركة في حقيقتها وجوهرها سوى منطقة تجارة حرة و ولم تتطور إلى اتحاد جمركي أو سوق مشتركة ، ولكن على الرغم من ذلك اعتبرت هذه الاتفاقية من أهم الانجازات الهادفة إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية ، حقق في حينها زيادة

[13]الجوزي جميلة، " التكامل الإقتصادي العربي واقع وآفاق "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر، ال عدد5، بدون تاريخ، ص 29.

[14]بلقاسم طراد، مرجع سابق، ص 11.

واضحة في حجم التجارة البينية للدول الموقعة عليها، ثم ظلت السوق قائمة حتى 1980 حينما تم تجميد عضوية مصرفي الجامعة العربية بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل ، فتوقفت الدول الأعضاء الأخرى في السوق عن تطبيق الاتفاقية المبرمة بعد خروج اكبر سوق من حيث الحجم من الاتفاقية .

4. اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية:

تم عقد اتفاقية تسيير وتنمية التبادل بين الدول العربية في سنة 1981، وتم التوقيع عليها من قبل إحدى وعشرين دولة عربية، وتهدف إلى الإعفاء الكامل من الرسوم والقيود على السلع الزراعية والحيوانية، والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، كما تم تصنيف المنتجات الصناعية وفقا لقوائم لاحقا ضمن مفاوضات جماعية،

ونصت الاتفاقية على عدم إمكانية منح ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف، كما أبرمت اتفاقية أخرى في سمة 1982 وهي اتفاقية موحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية، (ضمانات أساسية) يمكن دعمها بامتيازات أخرى عن طريق اتفاقيات ثنائية.

رغم الإجماع العربي على هاذين المشروعين إلا أنهما لا يحظيا بنجاح بذكر إذ حالت العراقيل التجارية والسياسية وغيرها دون تنفيذها.[15]

5. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تعد اتفاقية التجارة الحرة العربية أهم المحاولات الحديثة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ، بتاريخ 1997/2/19 م بشان الإعلان عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات ابتداء من 1998/1/1 وقد وقعت عليها 14 دولة عربية وهي : الأردن ، الإمارات ،البحرين ، تونس ، السعودية ، سوريا ، العرق ، سلطنة عمان ، الكويت ، لبنان ، مصر ، المغرب ولم توقع عليها 8 دول هي : الجزائر ، جيبوتي ، جزر القمر ، السودان ، موريتانيا ، اليمن ، فلسطين ، الصومال ، نجد أن هذا البرنامج تضمن مقومات التي يقوم عليها هذه المنطقة والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي .

[15] الجوزي جميلة، مرجع سابق، ص 30.

أولا: مقومات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

- توفر الإرادة السياسية حيث إن قرار إنشاء المنطقة قد صدر على مستوى رؤساء الدول العربية، وملوكها ووزراء خارجيين

- وجود السند القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث يوجد شرطين للانضمام إلى المنطقة، أحدهما المصادقة على اتفاقية لتسيير وتنمية التبادل بين الدول العربية، أحدهما المصادقة على اتفاقية لتسيير وتنمية التبادل بين الدول العربية، والثاني يتعلق بالموافقة على البرنامج التنفيذي

- البرنامج الزمني لإقامة التجارة الحرة حددت فترة البرنامج بعشر سنوات تبدأ من 1 جانفي 1998 وتنتهي في 2007/12/31، ويعتبر وجوده ضروريا للاعتراف الدولي بالمنطقة وخاصة من قبل المنظمة العالمية للتجارة

- حيث تم تخفيض الرسوم بنسب متساوية 10% سنويا، وبعد تجربة تطبيق استمرت أربعة سنوات من الدول العربية بالإسراع في استكمال إقامة هذه المنطقة وبناءا على توجيه مؤتمر القمة العربية الثالث عشر، المنعقد بعمان عام 2001، ادخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعديلا على برنامج التنفيذي يقضي باستكمال إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع مطلع 2005، ويكون ذلك من خلال تطبيق نسب تخفيض على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب المماثلة الأثر، عامي 2004و 2005 تبلغ 20% في كل سنة.

ثانيا: عقبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

رغم توفر عدة مقومات لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلا أنها لم تخل من المعوقات التي تلخصها فيما يلي:

- غياب الشفافية والمعلومات حول التعاون التجاري بين الدول الأطراف

- عدم اتفاق الدول العربية حتى الآن على إزالة القيود غير الجمركية على الواردات العربية (البينية)، وذلك لحماية منتجاتها الوطنية من المنافسة.

- عدم تحديد قواعد المنشأ تحديدا دقيقا، مما يؤدي الى التلاعب

- تعقيد الإجراءات الإدارية وإجراءات التخليص في المنافذ الحدودية والتعسفية في تطبيقها.[16]

المطلب الثالث: سبل تعزيز التكامل الاقتصادي العربي

واجه تحقيق التكامل الاقتصادي العربي عدة معوقات، كانت سبب في اعتراض وصوله إلى مراحل متقدمة، وبات من الضروري على الدول العربية إن تعمل على إحياء تكاملها الاقتصادي وفيما يلي بعض سبل تحقيق ذلك:

أولا: إرساء إستراتيجية للعمل العربي المشترك

تتضمن أهدافا رئيسية واقعية واضحة تنسجم وإمكانات الدول العربية إطلاقا القوى الإبداعية للمواطن العربي من خلال مشاركة شعبية فعالة في تحمل عادل ومتكافئ لأعباء التنمية ومسؤوليتها، ويتم وضع الإطار العام لهذه الإستراتيجية من خلال تجمع علمي وفني وسياسي، تسهم في تنظيمه وأعماله المنظمات القائمة للعمل العربي المشترك.

ثانيا: تخطيط العمل العربي المشترك

ويتم ذلك عن طريق وضع خطة طويلة الأجل تكون إطار الخطط متوسطة وقصيرة الأجل للتنمية القومية والقطرية على حد سواء مبنية على أساس الإستراتيجية التي وضعها، على أن ينهض بهذه المهمة جهاز للتخطيط القومي بالتنسيق مع أجهزة التخطيط القطرية.[17]

ثالثا: توحيد الأنظمة الاقتصادية الجمركية والمالية

حيث يكفي ضمان حرية تنقل السلع بين مختلف الدول العربية المتكاملة اقتصاديا، بل يجب إلى جانب ذلك توافر جميع الشروط التي تسمح للمنتجين بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية أو وفق مبادئ موحدة، أو بمعنى آخر خلق سوق عربي يقوم على قواعد موحدة للتكلفة الإنتاجية، هذا التنسيق يتعين أن يتناول شؤون التعريفة الجمركية الموحدة، وشؤون النقد، وسياسات وبعض العناصر الضريبية، والسياسات التجارية للدول العربية اتجاه الدول الأخرى

[16] الجوزي جميلة، مرجع سابق، ص 32.

[17] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، التكامل الإقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، ط1، دار الفكر الجامعي ، 2006، ص 109.

كل هذه الأمور تتطلب مفاوضات بين الدول العربية للتوصل إلى حلول وسيطيه لتحديد مضمونها بقدر تسمح به تشريعاتها، واختياراتها السياسية ومستويات التنمية بها، ورؤية أصحاب المصالح لعائد التكامل وسبل تحقيقه.[18]

رابعا: إنشاء بنك عربي موحد:

يتم تمويله بنسبة من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية، ويتولى هذا البنك توفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية الكبرى التي تخدم مجموعة الدول العربية، وتساهم في تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري والتبادل التجاري، وكذلك الترويج لمشروعات الاستثمار وجذب الاستثمارات العربية الأجنبية.[19]

خامسا: سبل أخرى بشأن تدعيم قيام التكامل الاقتصادي العربي

- تعزيز مداخل التكامل الاقتصادي العربي، عن طريق تنمية التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية وإقامة المشروعات العربية المشتركة، وهذا من شأنه أن يعمل على تطوير التبادل التجاري بين الأقطار العربية، وتوسيع انتقال رؤوس الأموال بينها وتطوير السوق العربية لكل من المال والعمل والمنتجات، وكل هذا يخلق الأساس المادي لإقامة تكامل اقتصادي عربي
- مراجعة جميع الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والضريبية العربية، وإجراء التعديلات اللازمة عليها، بما يتفق مع متغيرات الواقع العربي والدولي، وإعطاء المنظمات المسئولة عن تنفيذها (الصلاحيات اللازمة لذلك)، وعلى الأخص مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.[20]

[18] خالد برزيق، آثار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول، رسالة ماجستير في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص 149.

[19] نزيه عبد المقصود محمد المبروك، مرجع سابق، ص 112.

[20] صلاح الدين حسن السيسي، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو) السوق العربية المشتركة (الواقع والطموح)، ط 1، عالم الكتب، القاهرة ، 2003، ص 82.

المبحث الثالث: مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي

يمتلك الوطن العربي إمكانيات طبيعية ضخمة رغم توزيعها بصورة غير متوازنة إذا وضعت في الاعتبار تجعل من الاقتصاديات العربية إقليما مؤهلا للتكامل والترابط

إلا أن كل هذه الإمكانيات تعترضها العديد من العوامل التي تعرقل جهوده في تحقيق التكامل الاقتصادي وهذا ما سنطرحه من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مقومات التكامل الاقتصادي العربي

تتمتع الدول العربية بمقومات خاصة بإمكانها أن تزيد من فعالية التكامل الاقتصادي ويمكن تلخيص هذه المقومات فيما يلي:

الفرع الأول: المقومات غير الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي

تتوفر المنطقة العربية على دواعي ومقومات غير اقتصادية ومن أهمها المورث الحضاري والثقافي والتاريخ الإسلامي، فالدين الإسلامي دين واحد يعم معظم بقاع المناطق العربية على الرغم من وجود أقليات مسيحية في كل من سوريا، لبنان، مصر، فالجنس العربي هو جنس واحد كفيل بالتصدي لكل النزاعات التفريقية، وها يعود إلى قرون سابقة أثبتت فيها الحضارة الإسلامية العربية قدرتها على قيادة امة واحدة في مجالات كثيرة، فما بالك بالاقتصاديات كما تملك البلدان العربية روابط قومية ودينية ولغوية وتاريخية وعادات وتقاليد متقاربة جدا بين شعوبها.[21]

الفرع الثاني: المقومات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي

بالنسبة للمقومات الاقتصادية فلقد أثبتت الدراسات للوطن العربي على وجود مقومات خاصة باستطاعتها ان تزيد من فاعلية التكامل الاقتصادي ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **الموقع الاستراتيجي (الجغرافي):** حيث يحتل الموطن العربي موقعا ذو أهمية خاصة من الناحية الاقتصادية، حيث يحتل مركزا بين ثلاث قارات هي آسيا وإفريقيا وأوروبا ويطل أيضا على بحار عديدة

[21] فتيحة ونوغي، فريدة لرقطي، التكامل الإقتصادي بين المقومات والمعوقات، الندوة الدولية حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوروبية، كلية الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عباس، سطيف، الجزائر ، 8-9ماي 2004، ص 4.

هي البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الأطلسي وبحر العرب، بالإضافة إلى أهميتها من حيث ربط بلاد العالم بعضها ببعض.[22]

2. اتساع السوق العربية:

أي اتساع هيكل التجارة التي تمتد من الخليج إلى المحيط، وتتوافر فيه كافة المعايير الاقتصادية التي تجعل منه سوقا نموذجيا فهذا السوق يضم أكثر من 250 مليون مستهلك وهو ما يسمح بقيام المشروعات الضخمة ذات الإنتاج الاقتصادي، وبالتالي زيادة الإنتاج وتنوعه ونشوء صناعات تتمتع باقتصاديات كبيرة الحجم، والوفرات الداخلية والخارجية مما يؤدي لزيادة الإنتاج وبالتالي رفع مستوى معيشة الفرد في الوطن العربي.[23]

3. **الموارد المائية ومصادر الطاقة:** يبلغ متوسط الأمطار في الدول العربية في كافة المناطق حوالي 161 ملم سنويا ، أي حوالي 22% من المتوسط العالمي ، كذلك تقدر الموارد المائية السطحية والجوفية بحوالي 338مليارم^3 ، حيث انه لا يتجاوز المستعمل منها 51% ، هذا بالإضافة إلى انه يقدر إجمالي المخزون المائي الجوفي من المياه العذبة بحوالي 7734م^3 كما يمتلك الوطن العربي مصادر عديد للطاقة منها البترول والغاز الطبيعي والفحم والكهرباء ، حيث يمتلك حوالي 62 % من الاحتياط العالمي من النفط المكتشف كما يصدر 25% من إجمالي الصادرات العالمية ، إضافة إلى ذلك انه يمتلك احتياطي لا بأس به من الغاز الطبيعي يصل إلى 21.6% من الاحتياطي العالمي . [24]

4. **توافر رؤوس الأموال بشكل هائل:** تتوفر بالعالم العربي رؤوس أموال هائلة، وخاصة بعد اكتشاف النفط في العديد من الدول العربية

ولقد أصبحت مشكلة الفوائض النفطية وإمكانية استغلالها واستثمارها من بين أهم قضايا الساعة في العالم، حيث تدور المناقشات والندوات وتجري العديد من الدراسات من اجل تحديد الأساليب الممكنة لاستخدام

---

[22] احمد باشي، مقومات ومعوقات التكامل الإقتصادي العربي –مع التركيز على مناطق التجارة الحرة، الندوة العالمية الدولية حول: التكامل الإقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، سطيف ،8-9 -2004، ص 08.

[23] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، التكامل الإقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار الفكر جامعي الإسكندرية ، 2007، ص 103.

[24] محمد جمال مظلوم، تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، ط 2، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت ، 1997، ص 82.

هذه الفوائض الاستخدام الأمثل ولا شك أن هذه الأموال إذا تم استثمارها داخل الوطن العربي وتوجيهها نحو عملية التنمية العربية، فان ذلك من شأنه أن يسهل عملية التكامل الاقتصادي العربي.[25]

5. **توافر الموارد البشرية في الوطن العربي:** قدر معدل النمو المتوسط بنمو 2.21% في الفترة 1995-2005، وهو أعلى من معدل نمو سكان الدول النامية التي قدر ب 1.9 % والدول المتقدمة ب 0.8 % والعالم 16% ، وهذا العدد كافي لتنمية المنطقة العربية بشكل ذاتي كما توافر هذا العدد يوفي بشرط هام من شروط الاستثمار الناجح وهو توفير حد أدنى من الأيدي العاملة والتي قدرت سنة 2003 بحوالي 115 مليون نسمة يشكل الشباب فيها حوالي الثلث ، يمكن استغلالها في بناء تنمية عربية شاملة ، حيث تعاني بعض البلدان العربية من نقص في القوى العاملة في حيث تعاني أخرى من مشكلة البطالة ، وهذا المنطق يتيح التكامل فرصة لحرية انتقال العمالة وتحقيق التوازن . [26]

المطلب الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي العربي.

تعود أسباب ضعف وفشل أغلب محاولات التكامل الاقتصادي العربي، إلى عدة معوقات حالت دون إحراز تقدم ملموس في مسار التكامل الاقتصادي العربي، منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية

أولا: العوائق السياسية:

تتعدد العوائق السياسية للتكامل الاقتصادي العربي التي يمكن ذكرها فيما يلي:

1. الصراعات والخلافات السياسية الحادة بين الدول العربية في التوصل إلى حلول لمثل هذه المشكلات، مما انعكس ذلك بشكل مباشر على العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، وذلك انه كان من الصعب عليها الاتفاق على سياسة مشتركة يتم إدراجها ضمن نضمها الحكومية وسياساتها الوطنية المتباينة، لكن الملاحظ أن لكل دولة سياسة خاصة بها تحددها مجموعة من العوامل والمصالح الداخلية والخارجية التي تخصها وحدها.

2. مشكل الازدواجية بين المجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فبعد قيام مجلس الوحدة الاقتصادية سنة 1964 إلى جانب المجلس الاقتصادي العربي، أصبح هناك هيئتان يقودان

[25] بلقاسم طراد، مرجع سابق، ص 24.

[26] نزيه عبد المقصود، محمد مبروك، مرجع سابق، ص 102.

العمل العربي المشترك وبالتالي نتج عن ذلك ازدواجية في المهام وتشابه في الاختصاصات لاسيما في متابعة قضايا التكامل الاقتصادي، وتنفيذ أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية، وحسب رأي أحد الباحثين العرب أن هذه الازدواجية والتنازل كانتا من أخطر الظواهر السلبية التي اتسم العمل الاقتصادي العربي المشترك.

3. الآثار السياسية المترتبة على ظهور النفط في عدد من الدول العربية، وبالتالي بروز دول غنية وأخرى فقيرة. [27]

4. اختلاف الأنظمة السياسية وأشكال نظم الحكم فيها، وما ينجر عن ذلك من تباين في الأولويات الاجتماعية والتنموية والاقتصادية وبالتالي عدم وضوح الأهداف السياسية وعدم استقرارها.[28]

عدم وجود المناخ والآليات الضرورية لترشيد القرارات السياسية الخاصة بالعمل العربي المشترك، حيث أن عدد كبير من مؤسسات التنسيق الاقتصادي لا يملك حق إصدار القرار، وإنما يصدر مجرد توصيات، وحق تلك التي تملك حق اتخاذ القرار لا تملك القدرة على تنفيذها.[29]

ثانيا: العوائق الاجتماعية:

ويأتي على رأسها المناخ العام السائد في العلاقات بين الدول ذاتها، فهذه العلاقات تسودا مشاعر الغيرة والحرص على الحصول على دور الزعامة والاستئثار بالقدرة على التأثير في توجيهات القرار العربي في القضايا المختلفة، وهذا من شانه أن يؤثر بالسلب ليس فقط على فرض التكامل الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية فحسب، بل على وجود علاقات طبيعية متوازنة فيما بين مختلف الدول العربية.[30]

[27] مقراني الهاشمي التكامل الإقتصادي العربي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة قسنطينة ، 1999، ص 93.
[28] جمال عمورة، معوقات ومقومات التكامل الإقتصادي العربي – مع عرض1 تجربة الاتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الإقتصادي، الملتقى الدولي حول واقع التكتلات الإقتصادية زمن الأزمات، جامعة الوادي، الجزائر ، 26-27 فيفري 2012، ص 5.
[29] حامد مجدي، المنظمات الإقليمية ومسألة الوحدة، مجلة المستقبل العربي، العدد 121، مارس 1989، ص 97.
[30] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سابق، ص 77.

ثالثا: العوائق الاقتصادية:

هناك العديد نذكر منها

1. تشابه الهياكل الإنتاجية للدول العربية مما جعلها في حالة تنافس وليس تكامل بينما تتسم نظمها الاقتصادية بالتباين والاختلاف ما بين دول تطبق التخطيط المركزي وتعتمد في نشاطها الاقتصادي على إدارة الدولة والقطاع العام، ودول أخرى تطبق اقتصاد السوق وتعتمد على القطاع الخاص.[31]
2. غياب التنسيق في مجال النقل والشحن وارتفاع تكاليف الشحن بشكل كبير بين الدول العربية.
3. تتفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الاقتصادي، الأمر الذي يزيد من اتساع الهوية بين مستويات المعيشة بين الدول العربية حيث أن المستفيد أكثر من التكامل هو الدول ذات معدل النمو الاقتصادي المرتفع.
4. اختلاف الأنظمة الاقتصادية بين الدول العربية، ممال يؤدي إلى صعوبة تنسيق السياسات الاقتصادية.
5. التبعية الاقتصادية والمالية للدول المتقدمة وهذه التبعية تجعل المصالح الخاصة لكل دولة عربية أكثر إلحاحا من السعي لتحقيق المصلحة العامة لمجموعة الدول العربية، وهذا الوضع يؤدي إلى حدوث تفتت بين الدول العربية ويتم ذلك لصالح الدول المتقدمة التي تسعى جاهدة إلى إعاقة كل محاولة للتكامل بين الدول العربية.
6. ضعف وقلة النقل والمواصلات، حيث يعاني هذا القطاع من التخلف والانقطاع بين الدول العربية، الأمر الذي يستلزم قيام سياسة مشتركة بين الدول العربية ولفرض تنمية وإنشاء شبكة واسعة من السكك الحديدية مع توسيع وتوحيد هذه الخطوط، وإنشاء الأساطيل البرية والبحرية والجوية لمواجهة احتياجات التنمية الاقتصادية، وتوسيع التبادل التجاري لان العبرة ليس في تقرير حرية انتقال السلع والأشخاص، بل في توفير الإمكانات اللازمة لتحقيق ذلك.[32]

[31]أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، ط 1، الدار المصرية اللبنانية ، 1999، ص 126.
[32]جميلة الجوزي، التكامل الإقتصادي العربي واقع وآفاق ' مرجع سابق، ص 28-29.

7. اختلال الهياكل الاقتصادية للدول العربية، ويتضح ذلك من اعتمادها في معظمها على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع، حيث لاستطيع أن تدفع معدلات التنمية في الأجل الطويل أو تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير، واستمرار هذا الاختلال حتى بعد مرور نصف قرن من الحرب العالمية الثانية، وخفض هذا من معدلات النمو الاقتصادي بالدول غير البترولية ويتضمن افتقار الدول العربية القدرة على التحول.

رابعا: العوائق القانونية:

من بين العوائق القانونية عدم التزام الدول العربية بنصوص الاتفاقية الموقع عليها

وإتباع اغلب الاتفاقيات العربية التجارية بمواد إضافية تشكل استثناءات مما يثير تحفظات بعض القادة العرب.[33]

[33] موسى رحماني، التكامل العربي بين خيار التخصص أو الاندماج، الندوة العلمية حول التكامل الإقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، سطيف ، 8-9 ماي 2004، ص 19.

خاتمة الفصل:

أصبح التكامل الاقتصادي وسيلة متفق عليها باعتبارها من أفضل أساليب التعاون والتقارب بين الدول والوصول إلى أعمق درجات التقارب الاقتصادي باعتباره وسيلة التنمية الاقتصادية وزيادة رفاهية الشعوب

يعتبر التكامل الاقتصادي اتفاق متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول

ونظرا لهذه الأهمية فان على الدول العربية أن تحقق تكتلا خاصا بها، لتكون على استعداد للتعامل مع الانفتاح على العالم لتحقق وتساهم في التقدم الاقتصادي العالمي.

يتخذ التكامل الاقتصادي عدة مستويات بداية من مرحلة إلى أخرى، وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي التام،

أي أنها تسعى إلى تخفيف القيود الجمركية إلى إلغائها نهائيا وإدماج اقتصادياتها في وحدة اقتصادية واحدة وهي أعلى مستويات التكامل ومن أهم مراحله حيث مع امتلاك الوطن العربي لإمكانيات طبيعية ضخمة تجعل من اقتصاديها العربية إقليما مؤهلا للتكامل والترابط.

إلا أن هذه الإمكانيات تعترضها العديد من العوامل تعرقل جهودها في تحقيق التكامل الاقتصادي.

الفصل الثاني: الإطار العام للتجارة العربية البينية

تمهيد:

تميز العصر الحديث بالتكتلات الدولية الإقليمية، وفي ظل هذه الظروف فإن البلدان العربية اليوم هي أشد حاجة من أي وقت مضى إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية فيما بينها، وخصوصا في مجال التجارة البينية،

حيث سعت الدول العربية إلى الانخراط في العديد من الاتفاقيات التجارية من اجل دعم التجارة الخارجية بشكل عام والتجارة البينية بشكل خاص وكمصدر للتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تقوية العلاقات العربية وهذا تمهيد لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

وسنحاول من خلال هذا الفص التطرق إلى الإطار العام للتجارة البينية العربية مستندين إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: مدخل عام حول العلاقات الاقتصادية العربية.
- المبحث الثاني: واقع التجارة العربية وآليات تنميتها.
- المبحث الثالث: التحديات والعوائق التي واجهت تنمية التجارة العربية.
- المبحث الرابع: دور التجارة العربية البينية في دعم التكامل الاقتصادي العربي.

المبحث الأول: مدخل عام حول العلاقات الاقتصادية العربية

في ظل التطورات المتسارعة للتجارة العالمية، بظهور التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية، فإن الاقتصاد العربي مثله مثل اغلب الاقتصاديات الدول النامية تطغى فيه الأنشطة الأولية على الأنشطة الصناعية، حيث النسبة الأكبر من الناتج المحلي تعتمد على الصناعات الاستخراجية.

سنحاول من خلال هذا المبحث التطلع إلى دراسة وضع القطاعات الاقتصادية للدول العربية.

المطلب الأول: الاقتصاديات العربية

ينعكس التطور الاقتصادي العالمي على الاقتصاد العربي، مثل التطورات في أسعار النفط والسلع الغذائية في الأسواق العالمية، ومن خلال مدى مساهمتها في الاقتصاد العالمي، كما أن الاقتصاديات العربية عدة مؤشرات سنتطرق إليها في هذا المطلب.

أولا: مكانة الاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي

إن الأهمية النسبية للاقتصاديات العربية تظهر من خلال مساهمة الناتج المحلي العربي في الناتج العالمي الإجمالي العربي 3.6% من الناتج الإجمالي العالمي سنة 2016 بعدما كانت تساوي 31% سنة 2010 و2.1% سنة 2000، لكن بدراسة مكونات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية يتبين التركيب المشوه والتباين فيما يسهم به القطاع الأولي (الصناعات الاستخراجية والزراعية)، وقطاعي الخدمات والصناعات التحويلية، وهو الأمر الذي يزيد من قابلية الاقتصاديات العربية للتأثر بالصدمات الخارجية.

وتؤثر الاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية تأثيرا ضعيف جدا نظرا لضآلة حجم صادراتها وواردتها حيث بلغت صادرات الدول العربية 4 % من الصادرات العالمية سنة 2000 و 6% سنة 2010 و 4.7% سنة 2016 ، كما ظلت نسبة الواردات هي الأخرى ضئيلة مقارنة بإجمالي الواردات العلمية حيث بلغت 2.4% سنة 2000 و 4.3% سنة 2010 و 4 % سنة 2016 ورغم ارتفاع قيمة الصادرات العربية من 252.6 مليار دولار سنة 2000 و 796.4 مليار دولار سنة 2016 إلا أن الوزن النسبي لها لم يتغير كثيرا و يرجع السبب في زيادة قيمة الصادرات العربية لارتفاع أسعار النفط وبالنسبة للواردات العربية فرغم زيادة قيمتها من 155.9 مليار دولار سنة 2000 إلى 795.8 مليار دولار سنة 2016 إلا أن الوزن النسبي لها لم يتعد 4.3 % .

أما بالنسبة لنصيب الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وقد مثلت الاستثمار الوارد إلى الدول العربية ما نسبته 1.8 % من الإجمالي العالمي البالغ 1774 مليار دولار، و4.8 % من إجمالي الاستثمارات

الواردة إلى الدول النامية والبالغ 646 مليار دولار ، وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية شهدت تذبذبات خلال الفترة الماضية حيث ارتفعت بشكل كبير من 0.4 % سنة 2000 إلى 6.6 % عام 2009 وهو أعلى مستوى لها ثم تراجعت مرة أخرى إلى 1.4 % عام 2015 ليبلغ المتوسط خلال الفترة 2000 و2016 ب 3.2 % ومن خلال هذه يتضح أن المنطقة العربية تعد اقل مناطق العالم جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي و الأمني في بعض الدول بالإضافة إلى معوقات الإدارية غير المحفزة للاستثمار .

ثانيا: أهم المؤشرات الاقتصادية

1. مؤشر تطور هيكل القطاعي للناتج المحلي العربي

تواصل انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية ، وتباطؤ تعافي الاقتصاد العالمي وتداعيات الظروف الإقليمية السائدة والأوضاع الداخلية غير المواتية في عدد من الدول العربية ، أهم العوامل التي أثرت في الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال عام ، فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة من حوالي 2437مليار دولار عام 2015الى حوالي 2347 مليار دولار عام 2016 وبالتالي انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 6832دولار إلى حوالي 6420 دولار ، رغم تبني عدد من الدول العربية برامج إصلاح اقتصادية للحد من تأثير الأوضاع المذكورة ، فقد تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية من حوالي 3.2% سنة 2015 إلى 1.7% سنة 2016 وحتى في حالة استعاد سوريا وليبيا واليمن التي تأثرت بالأوضاع الداخلية التي تعيشها ، فان معدل نمو الدول العربية يظل منخفضا وبلغ حوالي 2.0% ، حيث تراجع معدل النمو الحقيقي في مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط من حوالي 6% عام 2015 إلى حوالي 1.6 % عام 2016 ، كما تراجع معدل النمو في الدول المستوردة للنفط من 2% عام 2015 إلى 1.9% عام 2016، كما تراجع معدل النمو في الدول المستورة للنفط من 2% عام 2015 إلى 1.9 % عام 2016، والجدول التالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية .[34]

[34] عز الدين بو حبل، أهمية التكتل الإقتصادي العربي في ظل الأزمات المالية العالمية خلال الفترة 2007-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء علوم في العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، 2019/2018، ص 118 119.

الجدول رقم(01): الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي	1370	1585	1993	1743	2083	2651	2715	2741	2436	2347
معدل نمو الناتج %	/	15.9	25.7	(12.5)	19.5	27.2	2.4	0.9	11.1	3.6

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

يوضح الجدول حجم الناتج المحلي ومعدلات نموه ويلاحظ تراجع معدل نمو الناتج المحلي للسنة الثانية على التوالي متأثرا بعوامل ذاتها حيث انخفضت أسعار النفط من حوالي 96.3% للبرميل سنة 2014 إلى 49.5 دولار و40.7 دولار عامي 2015 و2016 على التوالي بالإضافة إلى تباطؤ تعافي الاقتصاد العالمي وما نتج عنه من انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي للداخل ضف إلى ذلك انعكاسات الصراعات الداخلية في بعض الدول العربية وتأثيرها على الأداء الاقتصادي لها وللدول المجاورة.

2. مؤشر التجارة الخارجية:

سجلت قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية خلال عام 2015 انخفاضا بلغت نسبته حوالي 32.1% لتبلغ قيمتها 832.5 مليار دولار مقارنة مع نحو 1225.3 مليار دولار مسجلة في عام 2014، الأمر الذي إثر في وزن الصادرات الإجمالية العربية من قيمة الصادرات العالمية لتبلغ 5.1% في عام 2015 مقابل 6.5% خلال الغم السابق وقد جاء ذلك، كمحصلة لاستمرار الأسعار العالمية للنفط والسلع الأساسية عند مستويات منخفضة، وتباطؤ أداء الاقتصاد العالمي.

كما انخفضت الواردات السلعية الإجمالية العربية، خلال عام 2015 لتصل إلى نحو 830.9 مليار دولار مقارنة بحوالي 895.2 مليار دولار في عام 2014، أي بانخفاض بلغت نسبته 7.2% تقريبا، ويرجع هذا الانخفاض إلى استمرار المتغيرات الإقليمية والدولية المحيطة، وتتمثل بصفة أساسية الاقتصاديات المتشددة والعوامل الجيوسياسية في عدد من الدول العربية، إضافة إلى تواصل التراجع في أسعار النفط العالمية.[35]

[35] التقرير الإقتصادي الموحد، التجارة الخارجية للدول العربية ، 2014، ص 226.

3. مؤشر ميزان المدفوعات

شهد عام 2014 تأثر أداء موازين مدفوعات الدول العربية بالتراجع الملحوظ في الأسعار العالمية للنفط وخاصة الربع الأخير من العام الذي سجل فيه أسعار النفط انخفاضا بلغت نسبته حوالي 27%، وذلك بالإضافة إلى أثر التوسع في الإنفاق الاستثماري العام وتبني بعض الدول العربية عدد من المشروعات الضخمة في مجالات البنية التحتية.

كما تأثرت موازين المدفوعات الدول العربية غير النفطية سلبا بتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي وخاصة دول منطقة اليورو، الشريك التجاري الأبرز، كمحصلة للتطورات المذكورة، أسفرت تعاملات الدول العربية كمجموعة مع العالم الخارجي عن تراجع الفائض الكلي لموازين المدفوعات الدول العربية من مستوى 115.1 مليار دولار خلال عام 2013، ليقتصر نحو 5.9 مليار دولار عام 2014.

4. مؤشر عبئ المديونية الخارجية:

على صعيد الدين العام الخارجي، فقد ارتفع إجمالي المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة بنسبة طفيفة بلغت 0.7% في عام 2014 ليصل إلى حوالي 206.8 مليار دولار، ويرجع ارتفاع المديونية الخارجية العربية إلى لجوء عدة دول عربية إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي الذي مازال ضمن مستويات مرتفعة، أما خدمة الدين العام الخارجي فقد ازدادت بنسبة 26.6% لتبلغ حوالي 19.3 مليار دولار.

فيما يتعلق بمؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة، فقد تراجعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي لهذه الدول من 22.7 % في عام 2013 إلى 21.7 %عام 2014 نتيجة تجاوز النمو في الناتج المحلي الإجمالي النمو في المديونية الخارجية، أما مؤشر خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية المقترضة كمجموعة فقد بقي دون تغيير حيث حافظ على نسبة 5.9 %.[36]

[36] التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2015، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف، ص 229.

المطلب الثاني: وضع القطاعات الاقتصادية للدول العربية

يتضح وضع القطاعات الاقتصادية من خلال دراسة عدة قطاعات أهمها:

أولا: وضع القطاع الصناعي:

بلغ الناتج الصناعي في الدول العربية عام 2015 حوالي 815.9 مليار دولار مقابل حوالي 1.211.5 مليار دولار في عام 2014 ، بانخفاض بلغ حوالي 32.7 % ، ويرجع ذلك إلى التراجع الكبير الذي شهدته أسعار النفط ، حيث انخفض متوسط سعر البرميل النفط في الأسواق العالمية من 96.2 دولار للبرميل عام 2014 إلى 49.5 دولار للبرميل في عام 2015 ، رغم ارتفاع إنتاج النفط في الدول العربية من 22.8 مليون برميل /يوم في عام 2014 إلى 23.7 مليون برميل / يوم في عام 2015 ، وبالرغم من انخفاض الكبير في أسعار النفط ، إلا أن قطاع الصناعة بشقيه الإستخراجي والتحويلي كان القطاع الأعلى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي العربي للعام 2015 ، إذ بلغت مساهمته حوالي 33.6% مقابل حوالي 44.2 %عام 2014 ، وتفاوتت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الدول تفاوتا كبيرا متراوحا بين 2.3% في جيبوتي و 50.1% في الكويت .

وتوزعت مساهمة القطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي العربي في العام 2015 إلى حوالي 22.6% للصناعات الاستخراجية وحوالي 11.0 % للصناعات التحويلية.[37]

[37] التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016، القطاع الصناعي للدول العربية ص 110

الجدول رقم (2): قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية) (2010-2015)

	الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي
2011	956.3	34.2	40.1	223.7	12.2	9.4	1180.0	29.4	49.5
2012	1083.1	13.3	40.8	248.5	11.1	9.4	1331.6	29.4	50.2
2013	1023.0	5.5 -	37.7	255.3	2.7	9.4	1278.3	4.0-	47.1
2014	942.6	7.6 -	34.4	268.9	5.3	9.8	1211.5	5.2-	44.2
2015	548.5	41.8-	22.6	267.4	0.6	11.0	815.9	32.7-	33.6

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، القطاع الصناعي للدول العربية ص 111.

بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي العربي لعام 2015 حوالي 2.135 دولار وبتراجع بلغ حوالي 39.5 % مقارنة مع العام السابق ويعود ذلك إلى الانخفاض الكبير في أسعار النفط ومعدل النمو العالي للسكان.

ومع ذلك ظل التفاوت كبيرا بين متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي في الدول النفطية وغير النفطية حيث تراوح بين 31.751 دولار للفرد في قطر و42 دولار في جيبوتي.

ثانيا: القطاع الزراعي:

تمثل التنمية الزراعية مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية في عديد برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي نضرا للأهمية الزراعية كمصدر للغذاء والموارد الأولية للعديد من الصناعات مثل الصناعات الغذائية وصناعات النسيج، بالإضافة لاستيعابها لنسبة عالية من قوة العمل تبلغ حولي 20%، وهناك مستجدات كثيرة عززت أهمية هذا القطاع تتمثل في استمرار العجز الغذائي خلال العقدين الآخرين وتفاقمها

و قد تراوحت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بين 5.2 % و 6.4% خلال الفترة 2010-2016 و ارتفعت هذه النسبة من 5.9% سنة 2015 إلى 6.1% سنة 2016 وهذا يعود إلى انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي أما من حيث القيمة فإن الناتج الزراعي قد انخفض من 144.1 مليار دولار سنة 2015 إلى 142.1 مليار دولار سنة 2016 أي بمعدل نمو سالب قيمته 1.4% وسبب هذا التراجع هو ضعف أداء النشاط الزراعي في عدد من الدول العربية بسبب الجفاف و الظروف المناخية الغير مواتية ، و في مقدمتها مصر بنسبة 16.7 % ، وتونس بنسبة 11.8% ، و الجزائر بنسبة 3.8% ، وتتفاوت نسبة مساهمة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية إذ تحتل جزر القمر المرتبة الأولى بنسبة 32.9% ثم السودان بـ 31.6 % ثم موريتانيا بـ 24.9 % فاليمن بـ 17% فالمغرب 12.1% ثم الجزائر و مصر 11.8% و تراوحت تلك النسبة بين 2% و 9.2% في كل من عمان و السعودية و ليبيا جيبوتي لبنان الأردن ، العراق ، تونس ، وتنخفض النسبة في الدول العربية الأخرى كدول مجلس التعاون الخليجي حيث بلغت 0.2% في قطر و 0.8% فالإمارات ، ورغم التحسن المنجز خلال السنوات السابقة حيث حقق الناتج الزراعي متوسط معدل نمو موجب بلغ 1.7% خلال الفترة من 2010 إلى 2015 إلى أن ذلك يضل ضئيلا و محدودا ، نضرا لقلة المساحة المزروعة وشح الموارد المائية و تدني كفاءة الري بالإضافة إلى الفجوة التكنولوجية بين مخرجات البحوث الزراعية ومتطلبات التنمية الزراعية من جهة ومن جهة أخرى تدني إنتاجية المحاصيل و الثروة الحيوانية في معظم الدول العربية .[38]

[38] صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2017، ص 51 – 52.

المبحث الثاني: واقع التجارة العربية وآليات تنميتها

أصبحت التجارة ضرورة ملحة تمليها تحديات النظام العالمي الجديد، المبني على تحرير المبادلات التجارية والتكتلات الإقليمية، وفي ظل التطورات المتسارعة للتجارة الدولية أصبح دفع عجلة الاقتصادية بين الدول العربية أمر ضروري لابد منه.

المطلب الأول: التجارة العربية الخارجية

تعتبر التجارة العربية الخارجية ضرورة ملحة في ظل التطورات الدولية الراهنة، سنتطرق في هذا المطلب الى دراسة أداء اتجاهات والهيكل السلعي للتجارة العربية.

أولا: أداء التجارة الخارجية

سجلت قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية خلال عام 2015 انخفاضا بلغت نسبته حوالي 23.1% لتبلغ قيمتها 832.5 مليار دولار مقارنة مع نحو 1225.3 مليار دولار مسجلة في عام 2014، الأمر الذي إثر في وزن الصادرات الإجمالية العربية من قيمة الصادرات العالمية لتبلغ نحو 5.1% في عام 2015 مقابل 6.5% خلال العام السابق، وقد جاء ذلك كمحصلة لاستمرار الأسعار العالمية للنفط والسلع الأساسية عند مستويات منخفضة، وتباطؤ أداء الاقتصاد العالمي.

كما انخفضت الواردات السلعية الإجمالية العربية، خلال عام 2015 لتصل إلى نحو 830.9 مليار دولار مقارنة بحوالي 895.2 مليار دولار في عام 2014.

والجدول الموالي يوضح التجارة الخارجية العربية الإجمالية (2011 – 2015)

الجدول (03): التجارة الخارجية العربية الإجمالية (2011 – 2015)

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي (2011–2014)
	2011	2012	2013	2014	2015	2011	2012	2013	2014	2015	
الصادرات العربية	1.213.7	1.320.4	.1.313	1.225.3	832.5	34.4	8.8	–0.6	–6.7	–1.32	0.3
الواردات العربية	755.3	813.4	860.4	895.2	830.9	16	7.7	5.8	4	–7.2	5.8
الصادرات العالمية	18.291	18.404	18.784	18.935.0	16.482.0	19.9	0.6	2.1	0.8	–13	1.2
الواردات العالمية	18.49	18.608	18.874	19.024	16.766.0	19.6	0.7	1.4	0.8	–11.9	1
وزن الصادرات العربية في الصادرات	6.6	7.2	7	6.5	5.1						
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية	4.1	4.4	4.6	4.7	5						

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد ،2016، ص 227.

بالنسبة لأداء التجارة الخارجية للدول العربية عام 2015، تراجع صادرات معظم الدول العربية النفطية والغير نفطية ، وفيما يتعلق بالدول المصدرة للنفط ، فقد تراوحت نسبة الانخفاض بين 45.2% و 19.0 % في كل من : الكويت ، العراق والكويت والعراق و السعودية وقطر ليبيا الجزائر وعمان والبحرين والإمارات ، أما الدول المستوردة للنفط والتي شهدت معظمها تراجع في قيمة الصادرات ، فقد بلغت نسبة الانخفاض في كل من : السودان حوالي 38.7% و 28.8% على التوالي ، في حين تراوح الانخفاض بين مستوى 30.6 % و 7.1% في كل من : الصومال ، القمر ، مصر ، تونس ، لبنان ، الأردن ، بينما حققت كل من جيبوتي زيادة في الصادرات بلغت نسبتها حوالي 8.5 % و 4.1% على التوالي سنة 2015 .

أما فيما يتعلق بأداء الواردات السلعية للدول العربية لعام 2015، فقد تراجعت الواردات في معظم الدول العربية بنسب تراوحت بين 47.8% و2.2%، أما باقي الدول وهي البحرين، السودان، عمان وقطر، جيبوتي، شهدت وارداتها ارتفاعا تراوح بين 3.2 و48.3%.

ثانيا: اتجاه التجارة السلعية الإجمالية العربية

انعكاسا لانخفاض إجمالي الصادرات العربية عام 2015 بنسبة بلغت 32.1% ، انخفضت الصادرات السلعية العربية المتجهة إلى الشركاء التجاريين بنسب تراوحت بين 46.7 % بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية و 19.6 %بالنسبة للصين ، أما باقي التجمعات على مستوى اليابان ودول آسيا الأخرى والاتحاد الأوروبي وباقي دول العالم فقد تراجعت بنسب بلغت 45.3% و 31.2 % و 41.2% على الترتيب متأثرا بحالة الانكماش التي تأثرت بها معظم تلك التجمعات وما صاحبه من انخفاض الطلب على النفط ، أما الصادرات العربية البينية فقد حققت هي الأخرى تراجعا بلغت نسبته 9.0% مقارنة بالزيادة التي شهدتها العام السابق .

فيما يخص حصص شركاء التجارة الرئيسيين في الصادرات العربية، فقد ارتفعت حصة كل من الصادرات العربية البينية والاتحاد الاورو لتصل إلى 13%، والصين وباقي دول آسيا لتصل إلى 10.5% و26.9% على الترتيب خلال عام 2015 مقارنة بمستويات بلغ 9.7% و11.2% و8.8% و26.5 خلال عام 2014 بالمقابل تراجعت حصة الولايات المتحدة واليابان وباقي دول العالم لتصل الى 5.1% و8.9% و22.8% على التوالي خلال عام 2015.

وعلى مستوى حصص الشركاء التجاريين في الواردات العربية لعام 2015 ، ظلت الدول الآسيوية كإحدى أهم مصدر للواردات العربية واستأثرت بالحصة الكبرى بنسبة بلغت 36.5%، من بين هذه الدول ، فقد استأثرت الصين واليابان بنسبة 16.1% و 3.4% على التوالي من إجمالي الواردات العربية ، وسجلت حصة الاتحاد الأوروبي انخفاضا طفيفا لتستقر عند مستوى 27.4 % خلال عام 2015 مقارنة مع نحو 27.7 % عام 2014 في حين سجلت حصة الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعا طفيفا لتصل نحو 8.6 % مقارنة مع 8.5% خلال العام السابق ، بينما استقرت حصة الواردات العربية البينية عند نفس المستوى المسجل خلال عام 2014 لتبلغ حوالي 13.5 % في عام 2015.[39]

[39]التقرير الإقتصادي العربي الموحد، التجارة الخارجية للدول العربية ، 2016، ص 228*229.

ثالثا: الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية

استأثرت فئة الوقود والمعادن بالحصة الأكبر في الصادرات الإجمالية العربية بالرغم من انخفاضها من 69.6% عام 2014 إلى 62.2% عام 2015، أما حصة المصنوعات فقد ارتفعت لتبلغ 29.6 % عام 2015 مقارنة مع 25.1 في العام السابق ، وعلى المستوى مكون المصنوعات فقد زادت الأهمية النسبية للمصنوعات الأساسية ومعدات النقل خلال عام 2015 لتصل إلى 4.8 % و 5.6% على التوالي ، اما المصنوعات المتنوعة الأخرى فقد ارتفعت من 2.4 % عام 2014 ، إلى 6.4%عام 2015 ، وبالنسبة للموارد الكيماوية فقد انخفضت من 13.8%عام 2014 إلى 12.4% عام 2015، كما انخفضت الأهمية النسبية للسلع الزراعية لتبلغ حوالي 4.7% عام 2015 مقارنة بنسبة 4.9% العام السابق .

وبالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية ، تشير البيانات أن فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية ، حيث زادت حصتها من 60.8% عام 2014 لتصل إلى 63.5% عام 2015 وضمن فئة المصنوعات استأثرت الآلات ومعدات النقل بالمركز الأول مع تزايد في حصتها من الواردات الإجمالية من 26.2% عام 2014الى 28.3% عام 2015تلتها في المركز الثاني المصنوعات الأساسية واستأثرت بحصة بلغت 19.1% من الواردات الإجمالية عام 2015 مقارنة 17.5 % مسجلة خلال العام السابق كما ارتفعت المصنوعات المتنوعة الأخرى من 6.4% عام 2014 و 7.5%عام 2015 ، أما الموارد الكيماوية فقد تراجعت حصتها من 10.6% لتصل إلى 8.6% عام 2015 ، والمقابل انخفضت حصة الوقود والمعادن إلى 15.0% عام 2015 مقارنة بنسبة 15.9% خلال العام السابق ، وفيما يتعلق بفئة السلع الزراعية فقد انخفضت حصتها إلى 19.0% خلال عام 2015 مقارنة بنسبة 20.8% مسجلة عام 2014. [40]

[40]التقرير الإقتصادي العربي الموحد، التجارة الخارجية للدول العربية ، 2016، ص230.

المطلب الثاني: التجارة العربية البينية

في ظل التطورات المتسارعة للتجارة الدولية، أصبحت التجارة العربية البينية ضرورة حتمية لمواكبة هذا التطور، ومن خلال هذا المطلب سنتعرف إلى أدائها ومساهمتها في التجارة العربية الإجمالية وتطور هيكلها السلعي

أولا: أداء التجارة البينية

تأثر أداء التجارة العربية البينية خلال عام 2015 بتواصل الانخفاض الملحوظ لأسعار النفط العالمية والظروف المحلية التي شهدتها عدد من دول المنطقة وأثرها على حركة التجارة بين الدول العربية ، ونتيجة لتلك التطورات فقد تراجعت قيمة التجارة البينية العربية بنسبة بلغت حوالي 8.3% لتصل إلى نحو 110.1 مليار دولار خلال عام 2015 ، مقابل حوالي 120.0مليار دولار خلال العام السابق ، ويرجع ذلك إلى انخفاض الصادرات البينية بنحو 9.0% لتبلغ حوالي 108.1 مليار دولار خلال عام 2015، مقارنة مع نحو 118.8 مليار دولار محققة خلال عام 2014 كما انخفضت الواردات البينية بحوالي 7.7% خلال عام 2015

وهذا ما يوضحه الجدول رقم (4).[41]

الجدول (4): أداء التجارة البينية العربية (2011-2015)

(1) (الصادرات البينية + الواردات البينية) /2

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي في الفترة (2011-2015)
	2011	2012	2013	2014	2015	2011	2012	2013	2014	2015	
متوسط التجارة البينية العربية(1)	102	110.6	115.5	120	110	12.6	8.5	4.4	4	8.3-	5.6
الصادرات البينية العربية	103.9	110.7	114.2	118.8	108.1	6.7	6.6	3.2	4	9-	4.6
الواردات البينية العربية	100.1	110.5	116.7	121.2	111.9	14.5	10.4	5.6	3.9	7.7-	6.6

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التجارة الخارجية للدول العربية 2016.

[41] التقرير الإقتصادي العربي الموحد، التجارة الخارجية للدول العربية ، 2016، ص 235.

ثانيا: مساهمة التجارة البينية في التجارة السلعية الإجمالية

تحسنت خلال عام 2015 نسبة مساهمة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات السلعية العربية، حيث ارتفعت من مستوى 9.7% مسجل في عام 2014 لتصل إلى نحو 13.0% وقد جاء ذلك كمحصلة للتراجع الكبير الذي شهدته قيمة الصادرات السلعية الإجمالية العربية، بسبب تراجع الأسعار العالمية للنفط، والذي فاق نسبة التراجع فيه قيمة الصادرات السلعية الإجمالية العربية، كما استقرت خلال عام 2015 حصة الواردات البينية السلعية في الواردات الإجمالية العربية عند نفس المستوى المسجل خلال العام السابق لتبلغ حوالي 13.5%.

وبالنسبة للأهمية النسبية للتجارة البينية السلعية في التجار الإجمالية السلعية للدول العربية فرادى، فقد شهد عام 2015 تحقيق الصادرات البينية لاثني عشر دولة عربية نسب مساهمة في الصادرات الإجمالية لتلك الدول فاقت متوسط حصة الصادرات البينية للدول العربية كمجموعة في إجمالي الصادرات العربية والتي بلغت حوالي 13.0% وقد سجلت الصومال خلال عام 2015 أكبر نسبة مساهمة بلغت حوالي 98.7%، بينما حققت قطر اقل نسبة مساهمة بلغت حوالي 13.2%

وتعتبر كل من الأردن ولبنان والسودان ومصر أكثر الدول تكاملا مع التجارة البينية العربية ، فقد تحسنت حصة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات في كل من السودان ولبنان ومصر لتصل إلى نحو57.9% و 54% و 43.4% على الترتيب ، بينما سجلت الأردن خلال عام 2015 تراجع طفيف لنسبة مساهمة صادراتها البينية العربية إلى إجمالي الصادرات تحسنا خلال عام 2015 لتصل إلى نحو 16.2 مقارنة مع حوالي 12.4% خلال العام السابق وقد استمرت الصادرات البينية لكل من الإمارات وتونس والجزائر والعراق وقطر والقمر والكويت وليبيا والمغرب وموريتانيا في تحقيق حصص منخفضة في إجمالي صادراتها لذلك فإنها تعتبر اقل تكاملا مع التجارة البينية العربية ، الجدول رقم (5).[42]

[42] التقرير الإقتصادي العربي الموحد، التجارة الخارجية للدول العربية ، 2016، ص 237.

الجدول رقم (5): مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية

(2011-2015)

	2011	2012	2013	2014	2015
نسب مساهمة الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الصادرات العربية	8.6	8.4	8.7	9.7	13.0
نسب الواردات البينية العربية إلى إجمالي الواردات العربية	13.6	13.6	13.6	13.6	13.6

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التجارة الخارجية للدول العربية 2016.

ثالثا: تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية

فيما يتعلق بالهيكل السلعي للصادرات البينية العربية خلال عام 2015، فقد انخفضت حصة كل السلع من السلع الزراعية و الوقود المعدني والمعادن الأخرى ، بينما ارتفعت نسبة مساهمة المصنوعات في إجمالي الصادرات البينية للدول العربية ، فقد تراجع نصيب السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية من مستوى 22.1% مسجلة في عام 2014 لتصل إلى نحو 20.3% خلال عام 2015 لتبلغ حوالي 18.2% مقابل حصة قدرها 21.5% خلال عام 2014، ويرجع ذلك للانخفاض الملموس الذي شهدته أسعار النفط العالمية ، هذا في حين شهدت حصة مجموعة المصنوعات التي تمثل اكبر حصة في الصادرات البينية، ارتفاعا خلال عام 2015 لتسجل مستوى 55% مقارنة مع حصة قدرها 50.7% في العام السابق .

وعلى صعيد المجموعات السلعية الفرعية المكونة للمصنوعات فقد ارتفعت حصة كل من المواد الكيماوية، والآلات ومعدات النقل والمصنوعات المتنوعة الأخرى، في الصادرات البينية العربية خلال عام 2015، بينما حققت مجموعة المصنوعات الأساسية انخفاضا في أهميتها النسبية في الصادرات البينية خلال عام 2015 لتصل إلى مستوى 18.4% وذلك بالمقارنة مع مستوى 19.4% خلال العام السابق.

وفيما يتعلق بهيكل الواردات البينية فانه من المعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات البينية العربية بالإضافة إلى قيمة الشحن والتامين ولهذا فمن الناحية النظرية ، فان الهيكل السلعي للواردات البينية يجب إلا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية ، إلا انه عمليا توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف ، الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات

البينية وبالتالي تباين قيم المجموعات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية ، وبالرغم من هذه الاختلافات ، فيلاحظ من لبيانات المجمعة عن هيكل التجارة البينية لعام 2015ان الحصص السلعية الرئيسية للواردات البينية حافظت على نسب متقاربة وفي نفس الاتجاهات العامة التي سلكتها الحصص السلعية للصادرات البينية .

المبحث الثالث: معوقات تنمية التجارة العربية البينية

تعود أسباب تدني التجارة العربية البينية إلى عدة عوامل اقتصادية وجغرافية وإدارية وفنية وقد لعبت هذه العوامل دورا مهما في التأثر على حجم التجارة العربية البينية، وبإزالتها سنساهم في تطورها، ولكن بعض هذه العوائق ذات طابع خاص تتميز به طبيعة الدول العربية سياسيا واقتصاديا وجغرافيا،

وذلك ما يفسر عدم نجاح جهود الدول العربية لتحرير تجارتها البينية سنستعرض في هذا المبحث العوائق التي من شأنها جعل نسبة التجارة العربية البينية محدودة مقارنة مع حجم التجارة مع العالم.

المطلب الأول: معوقات متعلقة باقتصاديات الدول العربية

نذكر منها:

1. القيود النقدية وتتعلق بإجراءات تحويل العملة والودائع بالنقد الأجنبي وتعد أسعار الصرف وخاصة فيما يتعلق بشروط الائتمان والاستيراد
2. القيود المالية والمقصود منها تحصيل رسوم لغاية جمع أكبر حصيلة ممكنة بغض النظر عن طبيعة الرسوم المفروضة وأغراضها، ومثال ذلك فرض رسوم تصديق لشهادات المنشأ من القنصليات المعنية، وبحيث تكون نسبة الرسوم مبنية على أساس القيمة، وكذلك بالنسبة لتصديق الوثائق الأخرى كالفواتير والمستندات المتعلقة بالبضاعة
3. تتبع بعض الدول العربية سياسات اقتصادية متحفظة تتعلق بمسائل الإصلاح الاقتصادي وتحديد حجم المديونية وضبط الاتفاق الداخلي، مما يحد من درجة انفتاح اقتصاديات هذه الدول مع بعضها البعض.[43]

[43] طالب عوض، عامر باكير، التجارة العربية البينية الواقع والأفاق المستقبلية، قسم اقتصاد الأعمال، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية ، 2008، ص 9-10.

4. وجود عوائق كثيرة للتجارة تتمثل في الحواجز الجمركية، وجود القوائم السلبية والاستثناءات في اتفاقية تحرير المبادلات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية، بالإضافة للحواجز السياسية والصراعات الإقليمية وعقبات انتقال الأفراد ورؤوس الأموال.
5. قلة السلع المنتجة والتماثل الكبير بين ما ينتج في البلدان العربية (أي أنها منافسة لبعضها فقط)، وذلك ناتج عن سياسات الإحلال محل الواردات التي بني على أساسها التصنيع في معظم هذه البلدان، بالإضافة إلى تطبيق سياسات حمائية للصناعات الناشئة والتي أفقدتها الجودة والمواصفات اللازمة للتنافس مع مثيلاتها في الخارج، وحتى الصناعات التصديرية فان معظمها أنشأ لحاجات أسواق خارج البلدان العربية مثل الصناعات النفطية ومشتقاتها.[44]
6. ضعف القوى الشرائية للدول العربية بشكل عام مقارنة بدول العالم كما أن معدلات نمو الطلب الاستهلاكي في العالم يفوق نظيره أكبر منه إلى الدول العربية.
7. النقل حيث لا يمكن أن يصنف قطاع النقل بين الدول العربية ضمن القطاعات الأكثر تطورا فهو يشكل عائقا كبيرا أمام تدفق حركة السلع بين الدول، ولعل المنطقة لعبت دورا هاما في تحديد تطور التجارة البينية مما جعلتها تتركز إقليميا وحدوديا إلى حد كبير كما مر معنا سابقا عند الحديث عن أطراف التجارة العربية البينية.[45]

[44] سمية كبير، أداء التجارة الخارجية العربية والبينية (2000-2004)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية ، 2008، ص (9-8)،

[45] طال عوض، عامر باكير، مرجع سابق، ص 10—11.

المطلب الثاني: التحديات الخارجية أمام تنمية التجارة العربية البينية

إلى جانب المعوقات والمشاكل الداخلية التي تعاني منها التجارة البينية، هناك تحديات أخرى تفرضها البيئة الدولية ونذكر منها التجارة البينية، هناك تحديات أخرى تفرضها البينية الدولية ونذكر منها.

1. دخول اغلب الدول العربية في اتفاقيات لتحرير لتجارة مع أطراف غير عربية

ومن بينها اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية التي مست الدول العربية المطلة على البحر المتوسط ودول مجلس التعاون الخليجي ، ولم تشمل بقية البلدان العربية ، الأمر الذي ينعكس سلبا على التبادل التجاري العربي مع السلع القادمة من دول الاتجاه التي تتمتع بتفضيلية تفوق تلك المقدمة إلى المنتجات العربية ، كذلك اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأمريكية الشرق أوسطية ، والتي أعلن عنها الرئيس الأمريكي في 2003/5/9 وتظم 22دولة عربية إلى جانب إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، وتقام في غضون 10سنوات ، وما سيخلقه قيامها من آثار سلبية على التجارة البينية ، إذ المعروف أن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من الدول الصناعية الكبرى ، وبالتالي سيتم إغراق السوق بمنتجاتهم و خاصة الصناعية التي تعاني الدول العربية من ضعف إنتاجها ، وبالتالي يعمل على عدم تنمية القطاعات الصناعية التصديرية العربية ، ما يؤدي فيما بعد الى عدم جدوى أي اتفاقيات عربية في تنمية التجارة البينية ،

2. الأوضاع العراقية الراهنة:

لقد كان لحرب الخليج والحصار الذي فرض على العراق في التسعينات ، والعمل بمذكرة التفاهم والتي عرفت باسم "اتفاق النفط مقابل الغذاء " ، اثر كبير على التجارة البينية العربية ، هذا بالإضافة إلى احتلال العراق من طرف القوات الأمريكية سنة 2003، وما سيخلفه ذلك من إضعاف في حجم التجارة العربية البينية ، نظرا للوزن الذي تلعبه الصادرات النفطية العراقية ضمن الصادرات البينية، فالعراق من الدول العربية العشر أوائل من حيث حجم تجارته البينية إلى إجمالي التجارة العربية البينية ،وسوف يؤدي احتلاله إلى استنزاف خيراته النفطية وتوجيهها إلى الولايات المتحدة الأمريكية والإسرائيلية ، مما يحد من الصادرات العربية نحوه.[46]

[46]شعبان فرج، التجارة والاستثمار البينيان كمدخلين للتكامل الإقتصادي العربي، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، 2005، ص 140-141.

المبحث الرابع: دور التجارة العربية البينية في دعم التكامل الاقتصادي العربي

إن الجهود العربية المشتركة لتطوير التجارة العربية انطلقت من الافتراض الذي ينص على تعزيز التكامل الاقتصادي العربي بتوفير السوق العربية أمام المنتجات العربية وهذا الذي سعت إليه الحكومات منذ سنتين عديدة.

في هذا المبحث سنتكلم عن الدوافع والعوامل المساعدة لتنمية وتطوير التجارة العربية البينية

المطلب الأول: الدوافع والأسباب الحقيقية لتطوير التجارة العربية البينية

أولا: الدوافع الداخلية:

وهي الأسباب التي تحدث على المستوى الداخلي وتتمثل في:

1. ازدياد الوعي بأهمية تنمية التجارة العربية البينية، ذلك لأنها تعتبر مرحلة البداية للتكامل الاقتصادي العربي الذي يمكن من بناء اقتصاديات عربية قوية تنتج لأسواق الوطن العربي، وبهذا يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي العربي في كافة المجالات
2. مشكلة الأمن الغذائي التي أصبحت من القضايا العربية المعاصرة وأشدها إلحاحا على طلب المزيد من الجهد الفعال بين الدول العربية، فهذا المشكل لم يعد قاصرا على بعض الدول العربية وإنما أصبح قاسما مشتركا بينها، ومن هنا يستوجب على الدول العربية وفي أسرع وقت ممكن ضرورة تحقيق الأمن الغذائي العربي والذي يحتاج بدوره إلى وضع إستراتيجية تنموية طويلة المدى تستهدف قطاعي الزراعة والصناعة معا باعتبارهما يمثلان جزءا من التنمية الشاملة.
3. الضغوط السكانية: يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2015 بحوالي 387مليون نسمة مقارنة بحوالي 376 مليون نسمة في عام 2014، أي بنسبة نمو تبلغ 2.3%، فيما بلغ متوسط معدل نمو السكان السنوي في المنطقة العربية بين عامي 2005 و2015 حوالي 2.6%، ويعتبر هذا المعدل مرتفعا، إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الأخرى، كما انه لم يشهد تراجع ملحوظا في العشرية المنصرمة وهو ما يدل على أن التحديات المرتبطة بالزيادة السريعة لعدد السكان ستبقى صعبة الحل في السنوات القادمة.

4. تحقيق مؤشرات ايجابية في كل من القطاعات التالية: (الصناعة، الزراعة، التجارة، السياحة) الأمر الذي يدعو إلى بناء قاعدة صلبة للتطور العربي في كافة المجالات الأخرى، وبالتالي يتم تحقيق توازن استراتيجي على دول الاتحاد الأوروبي، التي وصلت إلى أعلى مستوى من التقدم في كل المجالات، ومن هذا يجب على الدول العربية الوقوف كدولة عربية قوية اقتصاديا في وجه كل التهديدات المعادية والمخططات الصهيونية والعربية التي تحاول تقسيم الوطن العربي والسيطرة عليه.
5. يؤدي الاهتمام بالتجارة العربية البينية إلى تسويق الفوائض الإنتاجية وكذلك زيادة توظيف العمالة العربية بين الدول العربية كثيفة السكان مثل مصر والجزائر والمغرب والدول الواسعة المساحة مثل السعودية وليبيا والدول الأخرى مالكة لفوائض رأس المال دول الأوبك، كل هذه المقومات التي تمتاز بها الدول العربية ستخلق تكاملا متميزا بين أسواق العمل وأسواق السلع وأسواق رأس المال.
6. التخلص من عبئ المديونية الخارجية، المرتبة على العديد من الدول العربية من جراء سياسات النمو المتبعة والبالغة حوالي 203.5 مليار دولار سنة 2013 وكذلك خدمة هذه الديون والبالغة 15.2مليار دولار سنة 2013، في الوقت الذي يزداد فيه الطلب على الموارد المالية الدولية، وبالتالي تصبح سياسة التوسع في الصادرات ضرورية لاستمرار التنمية الاقتصادية وكذلك توفير التمويل البيني لتغطية استيراد حاجيات الدول العربية من السلع الأساسية والاستثمارية.[47]

ثانيا: الدوافع الخارجية

وهي الأسباب الخارجية التي افرزها النظام الاقتصادي الدولي الجديد، ويمكن ذكرها على النحو التالي:

- واقع النظام الدولي الجديد: ويقصد بالنظام العالمي الجديد، مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة[48].
  ومن أسباب إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد المشكلات المتعددة القائمة في الدول النامية، والتي تتجلى في هشاشة الهيكل الاقتصادي القائم وعدم تنظيم أسواق المواد الأولية (أسواق الطاقة – النفط) وانعكاسها على التنمية، وبحكم الانفتاح الكبير الذي عرفته الدول العربية على العالم الخارجي سيكون تأثيرها بواقع هذا النظام كبيرا جدا. [49]

[47] محمد العمادي، مرجع سابق، ص 189.

[48] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الإقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11سبتمر، مجموعة النيل العربية، مصر ، 2003، ص 16.

[49] عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية العالمية وواقع دول العالم الثالث، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية جامعة الجزائر، الجزء 35رقم2 ، 1997، ص 441-451.

- بروز ظاهرة التكتلات الإقليمية: لقد شهدت العقود الماضية قيام العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية، والتي أخذت صورا وأشكالا متعددة بين الدول النامية، وذلك سبيل تحقيق المزيد من التكامل السياسي وزيادة القدرة على المساواة في المفاوضات الدولية، ولذلك فان المنطقة العربية تسيير وفق تشكيل تكتل اقتصادي عربي يضاهي التكتلات الدولية الكبرى، ولعل بحكم موقعها الجغرافي المتميز ستكون من بين مجموعات الدول النامية الأكثر بتطورات الاتحاد الأوروبي، باعتباره الشريك التجاري الأول معه.[50]
- توسع أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات : إن الشركات المتعددة الجنسيات تتجه نحو السيطرة والمزيد من التوسط والانتشار إلى قارات العالم أجمع وهنا يكفي القول إن الناتج الإجمالي لهذه الشركات أصبح يعادل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي لكل دول العالم وضعف الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم الثالث مجتمعة ، ومن هنا نجد أن هذه الشركات تعبر عن ميول عميق للتطور الرأس مالي المعاصر نحو توحيد التجارة العالمية ، وذلك من خلال تخلصها المستمر لقيود التجزئة الجمركية والقيود الكمية ، وكذا توحيد سوق المال والائتمان الدولي وأسواق التكنولوجيا الدولية ، وفي ظل سيطرة هذه الشركات لم يبقى أمام الدول العربية خيار في التفكير سوى تطوير التبادل التجاري فيما بينها لمواجهة مخاطر هذه الشركات المتسللة إليها ، أو وضع استراتيجيات عمل مشتركة مع هذه الشركات للاستفادة من تكنولوجيا عملها المتقدمة ، وكذلك الاهتمام بتنمية القدرات الإنتاجية العربية المحلية البينية.
- تعاظم دون الكيان اليهودي في المنطقة العربية: لقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين ظهور قوة جديدة في المنطقة العربية، والتي أصبح دورها يتعاظم اقتصاديا وعلميا وتقنيا وعسكريا، وفي المقابل لذلك نجد الدول العربية تزداد تخلف وضعها أمام هذه القوة، فهي إلى حد الآن لم تستطع إقامة صناعة عربية قطرية متطورة سواء كانت خفيفة أم ثقيلة مدنية أو عسكرية حتى تستطيع أن تجابه هذا الخصم محليا أو دوليا وخاصة في ظل خطر شبح الشرق أوسطية والمتوسطية.[51]

[50] عبد الناصر الزيوي، نموذج لتكتل اقتصادي عربي، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الإقتصادي، الأردن ، 20-22سبتمبر 2004، ص 541.

[51] صلاح الدين السيسي، الشركات المتعددة الجنسيات وحكم العالم، عالم الكتب، القاهرة ، 2003، ص 28.

المطلب الثاني: متطلبات التجارة العربية البينية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي

ونظرا للدور الذي تؤديه في دفع مسيرته نحو الأمام، كان لزاما على الدول العربية أن تعمل على تنميتها وتطويرها، ولن يتسنى لها ذلك إلا إذا عملت على إزالة وتخفيف العوائق التي تواجهها.

أولا: ضرورة إحياء السوق العربية المشتركة

أصبح إحياء السوق العربية المشتركة يمثل طوق النجاة لانتشال الاقتصاديات العربية من التنافس إلى التنسيق والتكامل ومن الضعف إلى القوة ومن التبعية إلى تحقيق القوة الذاتية المستقلة لبناء اقتصاد عربي موحد وقادر على تلبية احتياجات وطموحات الأمة العربية وحقها في حياة كريمة وأفضل، فرغم المدة الطويلة التي مرت على إنشاء أول تكتل اقتصادي عربي (جامعة الدول العربية 1945و التي كان الهدف من قيامها هو تحقيق التعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها ....) إلا أن التعاون الاقتصادي العربي بقي محدودا ولم يشهد تطورا يذكر الأمر الذي يحتم على الدول العربية ضرورة إقامة تكامل على أسس جديدة بالإسراع نحو إقامة سوق عربية مشتركة إذ كلما تأخر الوضع كلما اتسعت الفجوة وأصبح من العسير مواجهة التكتلات العالمية الكبرى.

ومن خلال فترة إقامة السوق العربية المشتركة يجب ان يؤخذ في الحسبان مسالة تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالانتقال إلى الاتحاد الجمركي عن طريق توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية بين الدول المنظمة إلى التجارة العالمية من تحويل القيود الغير جمركية إلى رسوم تعد لها جداول رسومها ، وقد كان مسطرا أن يتم الإعلان عن بداية الاتحاد الجمركي سنة 2006، بالمرور عبر 3 مراحل هي المرحلة الأولى (2006–2009) ، المرحلة الثانية (2010–2012) ، المرحلة الثالثة (2013–2015) ، والتي يستكمل فيها توحيد جميع الرسوم الجمركية اتجاه العالم الخارجي ، مع العلم انه في سنة 2005 أصبحت جميع الدول الأعضاء في (gafta) تطبق إعفاءات جمركية كاملة 100%على السلع ذات المنشأ العربي ، كما توصل ممثلو الدول الأعضاء في المنطقة إلى اتفاق حول الأحكام العامة ومجموعة من قواعد المنشأ تبقى قاعدة القيمة المضافة المحلية لا تقل عن 40% من قيمة المنتج و وبإعلان استكمال قيام الاتحاد الجمركي بحلول عام 2016 يتقرر إعفاء تبادل جميع المنتجات (وطنية و أجنبية) وتوضح قواعد اقتسام حصيلة الرسوم الجمركية الموحدة بين الدول الأعضاء .[52]

[52] عبد القادر زريق المخاديم، التكامل الإقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2009، ص 222.

ثانيا: متطلبات أخرى لتنمية التجارة العربية البينية

1. ضرورة تطوير عملية التنمية القطرية، ورفع معدلات النمو، وزيادة حجم الإنتاج عن طريق تطوير وعصرنة هياكل الإنتاج، لأنه في إطار محدودية الإنتاج الذي لا يكاد يلبي الاحتياجات المحلية ومن المستحيل زيادة حجم التبادل التجاري حتى وان أزيلت جميع القيود أمام التجارة البينية.
2. العمل على بناء قاعدة صناعية وتصديرية عربية وتنويع الإنتاج، وعدم الاكتفاء بإنتاج النفط لوحده.
3. محاولة استفادة الدول العربية من اتفاقيات الشراكة، ومناطق التجارة الحرة مع أطراف غير عربية وتحريرها في إطار منظمة التجارة العالمية، وجعلها لصالحها وفي خدمة منطقة التجارة العربية الحرة وتجارتها البينية، والعمل على تنسيق جهودها لمواجهة آثارها الانعكاسية.
4. انتقاء الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة التي تخدم القاعدة الصناعية العربية، وتزيد من مستوى إنتاجها التي تعاني منه عجز.
5. إنشاء شبكات معلوماتية متطورة، لربط كافة المراكز الجمركية العربية بأنظمة مركزية موحدة وتفعيل عمليات الاتصال الالكتروني بين الجمارك والمتعاملين الاقتصاديين.
6. العمل على تطوير واستخدام التجارة الالكترونية، وتقديم المساعدة للدول العربية الفقيرة التي تعاني نقص في هياكل الاتصالات.
7. استغلال الميزة النسبية في كل دولة عربية، وتمويل إقامة المشروعات التي تنتج السلع الأكثر طلبا في الدول العربية.
8. تمويل المشروعات التي تدعم البنية التحتية المشتركة بين الدول العربية، كمشروعات الطرق والاتصالات والطاقة الكهربائية وغيرها.
9. العمل على تخفيف العوائق البيروقراطية إلى أقصى حد، ومعاملة كل مصدر عربي كما يعامل المصدر المحلي، وتقديم له التحفيزات والامتيازات.[53]

[53] شعبان فرج، التجارة والاستثمار البينيان كمدخلين للتكامل الإقتصادي العربي، مرجع سابق، ص 147.

المطلب الثالث: ضرورة استكمال مراحل التكامل الاقتصادي

إن التكامل الاقتصادي العربي هو السبيل الوحيد لتعزيز الجهود القومية نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحتى يتحقق ذلك لابد من تكافل جميع الإمكانيات العربية البشرية والمالية والطبيعية المتوفرة في المنطقة العربية، وذلك لتحقيق اكتفاء ذاتي بلا من الاعتماد على الغير.

الفرع الأول: أهمية التكامل بالنسبة للدول العربية

إن التكامل الاقتصادي العربي سوف يؤدي إلى التحكم في نسبة من التجارة الدولية اكبر من التي تتحكم فيها كل دولة عربية بمفردها ، كما سيؤدي ذلك إلى تقوية موقف الدول العربية في السوق العالمية ، وذلك فيما يتعلق بأثمان السلع أو تكاليف النقل أو الرسوم الجمركية ، ويجعل حصيلة صادراتها تعرف الاستقرار ناجما عن التنويع في هيكل التجارة الخارجية ، كما يؤدي التكامل الاقتصادي العربي أيضا إلى دفع معدلات النمو الذي ينعكس بدوره على المؤشرات الاقتصادية الأخرى و المتمثلة في زيادة مستوى الدخل ، وكذلك مستوى الطلب على المنتجات ، إضافة إلى زيادة فرص التوظيف في الاقتصاد [54].

الفرع الثاني: أهمية تقسيم العمل بين الأقطار العربية

أهمية تقسيم العمل بين الأقطار العربية.

إن تنمية التجارة العربية البينية مطلب العمل في اتجاهين أساسيين هما:

1- تنشيط عرض السلع العربية ويكون ذلك بواسطة تنويع القاعدة الإنتاجية وأيضا توسيع وتحسين الجودة والاهتمام بوسائل الترويج للسلع العربية.

2- تنشيط جانب الطلب ويكون أيضا بتوسيع الأسواق القائمة وإيجاد أسواق جديدة الأمر الذي يتطلب إزالة جميع المعوقات التي تقف أمام دخول السلع العربية إلى هذه السوق.

كما يمكن تقسيم الدول العربية وذلك وفقا لطبيعة قاعدتها الإنتاجية إلى ثلاث مجموعات هي:

- المجوعة الأولى: تتميز هذه المجموعة بارتفاع أهمية السلع الصناعية في صادراتها وهي(مصر، تونس، لبنان، المغرب، الأردن، سوريا).
- المجموعة الثانية: تتميز بتخصصها في إنتاج وتصدير النفط وهي (الكويت، السعودية، قطر، العراق، الإمارات، الجزائر، ليبيا، البحرين، عمان).

[54] محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنا فرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1980، ص 92.

- المجموعة الثالثة: تتميز بتخصصها في إنتاج مواد الخام الزراعية والمعدنية غير النفطية وتضم هذه المجموعة كل من:(السودان الصومال، جزر القمر جيبوتي، موريتانيا).

الاختلاف بين الدول العربية يتطلب التنسيق والتعاون في كافة المجالات سواء كانت اقتصادية أو تجارية وخاصة في المجال الصناعي، وذلك باختصاص كل دولة في إنتاج أنواع معينة من الصناعات وهذا ما يجعلها فعلا متجانسة يضاهي التكوينات الاقتصادية العالمية ومثل ذلك الاتحاد الأوروبي الذي تجتمع فيه الدول غير مشابهة من ناحية العرق واللغة والمصالح، وكذلك المذاهب.[55]

الفرع الثالث: آليات بعث وتطوير السوق العربية المشتركة.

إن الحلم الذي يراود الدول العربية في قيام السوق العربية المشتركة يمثل تطورا منطقيا للتنمية العربية كما يعد من مقدمات تطور العلاقات العربية، إذا انه يقوم على المصالح المشتركة ولا يمكن أن يستغل في غير ذلك، أما عن الآليات التي من الممكن أن تعطي دفعة قوية لإقامة سوق عربية مشتركة مكتملة الشروط فيمكن ذكرها على النحو التالي:

- إقامة منطقة استثمارية عربية: تستهدف المنطقة الاستثمارية العربية جدل الوطن العربي منطقة جذابة للاستثمار الوطني والأجنبي على حد سواء، مع تفادي أن تدخل الدول العربية في حرب تسعيرات يكون الرابح الوحيد فيها هو رأس المال الأجنبي، ويعزز هذه الجاذبية قيام سوق عربية قيام سوق عربية مشتركة.
- تطوير الأسواق المالية العربية والربط بينهما: وذلك بما يتحقق استقرار أسعار الصرف ويكفل قابلية العملات العربية للتحويل فيما بينهما بما يضمن استقرار البيئة الاستثمارية.
- التنمية العربية المشتركة : يعتبر التكامل من أهم أدوات تحقيق التنمية العربية المشتركة ، غير أن هناك قدرا من التعاون على إحداث التنمية القطرية يلزم تدبيره في إطار مشترك من أجل تمكين الأقطار العربية من الإسهام الفعال في الجهود التكاملية و الاستفادة منها ، ويظهر هذا بوجه خاص بالنسبة إلى الأساليب التكاملية القائمة على التبادل من خلال سوق المشترك باعتماد عدد من البرامج الصناعية المشتركة ونجاحه في المجالات المعدنية و الهندسية و الصناعية و الكيماوية و البتروكمياوية ، تستهدف تمكن الدول الأطراف من النهوض بدرجة التشابك الاقتصادي الداخلي و البيني ، وكذا حصول

[55] بلقاسم طراد، التجارة عربية ودورها في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي، مرجع سابق. ص.66 .

التعاون العربي المشترك بالنسبة للبرامج الصناعات الالكترونية في مجالات المعلومات و الاتصالات بغرض تعزيز المنطقة التكنولوجية العربية . [56]

- تشجيع إنشاء شركات عربية مساهمة على المستوى الوطني: حيث تكون المساهمة في هذه الشركات متاحة لجميع مواطني الدول العربية، مع إعطاء هذه الشركات العديد من الميزات الضريبية والجمركية لتعمل في نشاط ملائم ينعكس ايجابيا على مردودها الاقتصادي.
- وضع نظام عربي يقوم أساسها على الفصل التام بين السياسة والاقتصاد: يتضمن عدم وجود مضايقات تفسد استمرارية عملة التكامل، ومن هنا تتضح الحاجة إلى ضرورة إنشاء محكمة عربية دورها فض المنازعات الاستثمارية التي قد تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة للاستثمار، بدل أن تتدخل الحكومات العربية لحل النزاعات لأن هذا سيؤدي في الأخير إلى نشوب خلافا بينهم يعرقل مسار التكامل العربي.

s

خلاصة الفصل الثاني:

إذا ما قارنا حجم الاقتصاديات العربية بالاقتصاديات العالمية نجد أنها تنبؤ مكانة ضعيفة في الاقتصاد العالمي ، نظرا لضعف الوزن النسبي لتجارتها الخارجية من حجم التجارة العالمية ، إضافة إلى محدودية قاعدة منتجاتها ، ومع ذلك تعد الدول العربية من الدول الأكثر انفتاحا على العالم الخارجي وتتميز صادرات الدول العربية بعدم التنوع ، إذ يغلب عليها النفط الخام ، أما وارداتها فهي متنوعة ، تشمل السلع الزراعية والمصنوعات والوقود و المعادن ، وهذا الهيكل لتجارتها الخارجية ربط اقتصادياتها باقتصاديات الدول الصناعية الكبرى ، إذ يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للدول العربية ، ويليه اليابان والولايات المتحدة الأمريكية أما تجارتها البينية فهي ضئيلة جدا ، كما أن النفط يستحوذ فيها على النصيب الأكبر سواء في جانب الصادرات والواردات البينية ، ويبقى نصيب البنود الأخرى من التجارة البينية ضعيف

وللإشارة فانه رغم الجهود لمبذولة على مستوى الدول العربية ومنها عقد الاتفاقيات التجارية والمشاريع لمشتركة وغيرها، والرامية إلى زيادة حجم التجارة البينية ولزيادة التبادل التجاري فيما بينها، إلا انه لم يطرأ تغيير كبير على حجمها، ويعود سبب ضآلة حجم التجارة إلى مجموعة من العوائق السياسية والاقتصادية هذه العوائق تجعل من تطوير التجارة العربية البينية أمر ملح وضرورة لابد منه كي تستطيع الدول العربية بناء تكتل اقتصادي عربي يقف في وجه التحديات الراهنة والمستقبلية.

الفصل الثالث: دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي (2011-2014)

تمهيد:

لم تحقق الدول العربية خطوات كبيرة من اجل بناء تكامل اقتصادي موحد وذلك للخروج من دائر التبعية الاقتصادية والسياسية، بل اصطدم مسار هذا التكامل بعدة مشاكل وعراقيل، هذا ما الجأ بعض الدول إلى الدخول في تجمعات شبه إقليمي داخل الإقليم العربي الكبير، وتعد تجربة دول مجلس التعاون الخليجي من التجارب المثيرة للاهتمام في التكامل الإقليمي، فهذه التجربة جديرة بالدراسة والتقويم، لاسيما وأنها جاءت نتاجا طبيعيا للتطور التاريخي في منطقة الخليج العربي.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق لتجربة التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي مستندين إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: دول مجلس التعاون الخليجي (التأسيس، الأهداف، البنيان الاقتصادي).
- المبحث الثاني: مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي.
- المبحث الثالث: دور التجارة البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون ومعوقاتها.

المبحث الأول: دول مجلس التعاون الخليجي (التأسيس الأهداف، البنيان الاقتصادي)

سعت دول مجلس التعاون إلى التكامل الاقتصادي منذ زمن بعيد، وقد حققت هذا المسعى وتوالت الانجازات منذ إقرار النظام الأساسي لمجلس التعاون سنة 1981، حيث أصبحت كتلة واحدة لها حسابها وإقتصادياتها، حيث أصبحت كتلة واحدة لها حسابها وإقتصادياتها

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى التأسيس والأهداف وكذلك البنيان الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

المطلب الأول: تقديم مجلس التعاون الخليجي

الفرع الأول: تأسيس مجلس التعاون الخليجي

ترجع خطوات إنشاء مجلس التعاون الخليجي إلى عام 1975 م حين جرت محادثات بين ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر احمد الجابر الصباح أمير الكويت حين التقى مع شقيقه رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وبعد مناقشات مطولة صدر عنها بيان مشترك دعا إلى تشكيل لجنة وزارية يرأسها وزير خارجية البلدين وتجتمع مرتين كل سنة على الأقل[57]،وفي ماي 1976 م دعا الشيخ جابر الصباح إلى إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية وإيجاد نوع من الوحدة القائمة على أسس سلمية ومتينة لمصلحة شعوب هذه المنطقة واستقرارها.وبعدما تمت المحادثات مع كل من السعودية و البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان بحيث دعت البيانات الصادرة عن هذه المحادثات في هذه الدول إلى تحرك سريع تتضافر فيه جهود دول المنطقة للوصول إلى وحدة دولهم العربية التي تجعلها الروابط الدينية والقومية وأماني شعوبها في تحقيق المزيد من التقدم[58]،إضافة إلى ذلك جرت لقاءات ثنائية مكثفة بين الدول الأعضاء خلال شهر ديسمبر من عام 1978م ،أساسا ترجع فكرة إنشاء دول مجلس التعاون الخليجي إلى الاقتراحات الثلاثة التي قدمت في قمة دول الخليج على هامشا لقمة العربية المنعقدة في العاصمة الأردنية عمان في نوفمبر 1980 م وكانت الاقتراحات الثلاثة كما يلي:

1. **المشروع السعودي** :الدعوة إلى إنشاء منظمة خليجية والدعوة إلى توحيد مصادر السلاح لدول الخليج.

[57]حلمي رجب يحي، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤية مستقبلة** دراسة **قانونية سياسية اقتصادية**، مكتبة دار العربة، الكويت ،1983، ص 63.

[58]مرجع سابق، ص 64.

2. **المشروع الكويتي** :اتخذ أساس الإقامة مجلس التعاون الخليجي وتجنبا لحديث عن الجوانب العسكرية والأمنية التي ركز عليها المشروع السعودي وركز على التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والنفطية والصناعية والثقافية بما يؤدي إلى اتحاد إقليمي بين دول الخليج.
3. **المشروع العماني**:ركز على عنصر الأمن والتعاون العسكري بوضعهم نقطة انطلاق مجلس التعاون الخليجي الجديد[59]،ودعا إلى إنشاء قوة بحرية مشتركة لحماية مضيقه رمز والدفاع عنه بوصفه شريان الحياة والحضارة[60]،أثناء انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف في يناير 1981 م ،اجتمع زعماء كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودول الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ودولة البحرين ودولة الكويت، وتداولوا حول تحقيق تنظيم تعاوني يجمعهم وكان أمامهم مشاريع الثلاثة المقترحة منكل المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وسلطنة عمان وتناقشوا حولها واستعرضوا الجوانب المختلفة لكل مشروع، ثم أحيلت إلى لجنة من وزراء خارجية الدول الست للصول بها إلى صيغة موحدة ورغبة دول الخليج في تطوير التعاون فيما بينها في مختلف المجالات بما يعود على شعوبها بالرفاهية والاستقرار بحيث اجتمع ممثلو الدول الخليجية في 4 فبراير 1981 في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، بالموافقة على بيان قيام مجلس التعاون الخليجي، بحضور وزراء خارجية البحرين،الكويت،عمان ،قطر المملكة العربية السعودية الإمارات العربية المتحدة، وقام رؤساء هذه الدول بالتوقيع على الميثاق في 25 ماي 1981 م في أبو ظبي حيث ولد رسميا مجلس التعاون الخليجي[61].

لقد تأسس مجلس التعاون الخليج العربي كرد فعل لتطورين مهمين في المنطقة أولهما قيام الثورة الإسلامية في إيران في عام 1979 م والإطاحة بنظام الشاه المدعوم من الغرب، وثانيهما نشوب الحرب العراقية الإيرانية بعد ذلك بعام وشعور حكام الخليج بالقلق على امن بلادهم بعد انتشار أخبار عن رغبة العراق في توسيع حدوده ورغبة إيران في تصدير ثروتها، المجلس ينظم الدول الست في الخليج وهم: السعودية، الكويت، قطر، البحرين الإمارات العربية المتحدة سلطنة عمان.

[59]1 abullahal-anzz (the gulf cooperation council reasonandchal-lenges corical and analytic study phiddesertaationusa) faculty of Claremont graduate school 1986 pp. 103-109

[60]الاشعل عبد لله، **الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي**، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض،1983، ص23

[61]مانع جمال عبد الناصر، **التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2007 .،ص260.

.

الفرع الثاني: أهداف مجلس التعاون الخليجي

أسس مجلس التعاون الخليجي في 25ماي 1981 كصيغة تعاونية تضم ستة دول عربية خليجية وهي: السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، البحرين وقطر، وقد جاء صراحة المادة الرابعة من الاتفاقية التأسيسية ما يلي:

1. تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.
2. تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات
3. وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون التالية:
   - الشؤون الاقتصادية والمالية.
   - الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات
   - الشؤون التعليمية والثقافية
   - الشؤون الاجتماعية والصحية
   - الشؤون الإعلامية والسياحية
   - الشؤون التشريعية والإدارية
4. دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث عملية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.[62]
5. إقامة اتحاد جمركي بين دول المجلس
6. إتاحة تملك العقار في كل دول المجلس لكل مواطني المجلس
7. مشروع الربط الكهربائي بين دول المجلس
8. إقامة مشاريع مشتركة
9. تشجيع تعاون القطاع[63].

[62] حنيش الحاج، التعاون الإقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم الإقتصادي، قسم العلوم الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادي وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 117.

[63] قرين غنية، تقييم واقع التجارة البينية بين الدول العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، قسم العلوم الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادي والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص 45.

المطلب الثاني: أجهزة مجلس التعاون الخليجي

يتكون مجلس التعاون من الأجهزة الرئيسية التالية:

- المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات
- المجلس الوزاري
- الأمانة العامة

ولكل من هذه الأجهزة إنشاء ما تقضيه الحاجة من أجهزة فرعية

1. المجلس الأعلى:

- وهو السلطة العليا لمجلس التعاون ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، وتكون رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول
- يجتمع المجلس في دورة عادية كل سنة ويجوز عند دورات استثنائية بناء على دعوة أي من أعضاء وتأييد عضو آخر،
- يعقد المجلس الأعلى دوراته في بلدان الدول الأعضاء، ويعتبر المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء

- **اختصاص المجلس الأعلى:**

- النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء
- وضع السياسات العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التي يسير عليها
- النظر في التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع المشتركة التي تعرض عليه من المجلس الوزاري تمهيدا لاعتمادها.
- النظر في التقارير والدراسات التي كلف الأمين العام بإعدادها
- إقرار نظام هيئة تسوية المنازعات
- تعيين الأمين العام
- تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون
- التصديق على ميزان الأمانة العامة

يكون التصويت فالمجلس الأعلى لكل عضو من أعضاء المجلس الأعلى صوت واحد بالإجماع.

2. هيئة تسوية المنازعات:

- تتبع المجلس الأعلى بتولي المجلس الأعلى تشكيل الهيئة في كل حالة على حدي حسب طبيعة الخلاف
- إذا نشأ الخلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي ولم تتم تسويته في إطار المجلس الأعلى الوزاري أو المجلس الأعلى فللمجلس الأعلى إحالته إلى هيئة تسوية المنازعات
- ترفع الهيئة تقريرها متضمنا توصياتها أو فتواها بحسب الحال إلى المجلس الأعلى لاتخاذ إجراءات مناسبة

3. المجلس الوزاري:

يتكون من وزراء خارجيين الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى وعند الاقتضاء لدولة التالية في رئاسة المجلس الأعلى يعقد المجلس الوزاري اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر.

- **اختصاص المجلس الوزاري:**

- اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات واتخاذ ما يلزم بشأنها من قرارات أو توصيات.
- العمل على تشجيع وتطوير وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات
- تشجيع أوجه التعاون والتنسيق بين الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص وتطوير التعاون القائم بين غرف التجارة وصناعة الدول الأعضاء

التصويت في المجلس الوزاري ك يكون لكل عضو صوت واحد (بالإجماع)

4. الأمانة العامة:

- تتكون الأمانة العامة من أمين عام يعاونه أعضاء مساعدون وما تستدعيه الحاجة من موظفين.
- يعين المجلس الأعلى الأمين العام من مواطني دول مجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة
- يرشح الأمين العام الأمناء المساعدين
- يعين الأمين العام موظفي الأمانة من بين مواطني الدول الأعضاء ولا يجوز له الاستثناء إلا بموافقة المجلس لوزاري.

- يكون الأمين العام مسؤولا مباشرا عن أعمال الأمانة العامة وحسن سير العمل في مختلف قطاعاتها.

- **اختصاصات الأمانة العامة:**

- إعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول مجلس التعاون
- إعداد التقارير الدورية عن أعمال مجلس التعاون
- متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من قبل الدول الأعضاء.
- إعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري.
- إعداد مشروعات اللوائح الإدارية والمالية التي تتماشى مع نمو مجلس التعاون وتزايد مسؤولياته
- التحضير لاجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات.[64]

المطلب الثالث: البنيان الاقتصادي لمجلس التعاون

بصفة عامة تتمتع منطقة الخليج بالعديد من المقومات التي جعلتها محط الأنظار للدول الكبرى والقوى الاستعمارية على مدار التاريخ

أولا: المساحة الجغرافية لمنطقة الخليج

إجمالي مساحة منطقة الخليج حوالي5.25 مليون كلم و وهي بذلك تشكل 30.3% لإجمالي مساحة منطقة الشرق الأوسط ، كما تبلغ المساحة الكلية لمنطقة الخليج العربي حوالي 3.6 مليون كلم^{2}وتشغل حوالي 26% من مساحة العالم العربي وحوالي 20.57% من مساحة الشرق الأوسط ، كما تقع دول مجلس التعاون الخليجي الست بين دائرتي عرض 14-33 شمالا ، وخطي طول 34-56 شرقا وتبلغ المساحة الكلية لدول مجلس التعاون الخليجي 2.7 مليون كم^2 ، ومن ثم تمثل 51.42% من مساحة منطقة الخليج ومن الممكن التعرض لكل دولة من الدول الست المكونة لدول مجلس التعاون الخليجي .[65]

1. المملكة العربية السعودية: تعتبر أكبر دول مجلس التعاون الخليجي من حيث المساحة 1.960 مليون كل م2.
2. دولة الإمارات العربية المتحدة: تبلغ مساحتها 82.880 كلم 2.

---

[64]https: //www.gcc- sg. Orv/ar-sa/About GCC/pages/ Pr imarylaw/as px..2020/06/21 تاريخ الزيارة

[65]محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، 1431هـ/2010م، رقم الإيداع 2009، ص 13-14.

3. مملكة البحرين: تبلغ مساحتها 665 كل م2.
4. سلطنة عمان: تبلغ مساحتها 212.460 كلم ^{2}.
5. دولة قطر: تبلغ مساحتها 11437 كل م2.
6. دولة الكويت: تبلغ مساحتها 17820كلم^2.

ثانيا: السكان

تتميز دول مجلس التعاون الخليجي عن كثير من مناطق العالم بأمور مثل النمو السكاني المرتفع، ونبدأ الحديث حول الأرقام المتوفرة فيما يخص السكان في دول مجلس التعاون الخليجي

- عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي: استنادا إلى دراسة مستفيضة من إعداد وحدة الاستقصاء مجموعة الإيكونيميست البريطاني لحساب مركز قطر المالي، فقد ارتفع حجم السكان لدول الخليج الست، من 39.6 مليون في 2008 إلى 41.4 مليون في سنة 2010. كما توقعت الدراسة نفسها ارتفاع عدد السكان إلى 47.5 مليون في سنة 2015.

تعتبر هذه النسبة لافتة في الوقت الذي تعاني منه بعض الدول العالم نسبة محدودة، بل لا تذكر وكما هو الحال في اليابان والعديد من الدول الأوروبية.[66]

ومن الممكن التعرض لكل دولة على حدي من خلال الجدول رقم (1)

الجدول رقم (6): عدد سكان دول مجلس التعاون (مليون نسمة) خلال الفترة 2008-2015

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
السعودية	25.89	26.63	27.42	28.27	29.16	30.05	30.92	31.72
الإمارات	7.089	7.917	8.55	8.947	9.142	9.198	9.214	9.263
البحرين	1.115	1.185	1.241	1.278	1.3	1.315	1.336	1.372
عمان	2.751	2.876	3.041	3.251	3.498	3.765	4.027	4.267
قطر	1437	1.655	1.856	2.036	2.196	2.337	2.459	2.566
الكويت	2.656	2.821	2.932	3.168	3.349	3.526	3.691	3.836

[66] سكان مجلس التعاون الخليجي
https://www. oraa.sa/index.تاريخ الزيارة 2020/6/26.

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات البنك الدولي http://dta topics. World Bank. Org

تاريخ الزيارة :2020/06/28

- يبين الجدول عدد سكان دول مجلس التعاون، حيث شهدت تطورا ملحوظا خلال الفترة (2008-2015)، وبنسب عالية.

ثالثا: الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي تم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محدودة غالبا ما يعتبر إجمالي الناتج المحلي للفرد مؤشرا لمستوى المعيشة في الدولة باعتبار دول مجلس التعاون الخليجي من أحد أبرز التكتلات الاقتصادية العالمية سنتطرق إلى التعرف إلى مستوى نمو الناتج المحلي لكل دول المجلس. **من خلال الجدول رقم (2)**

الجدول رقم (7): إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون بالأسعار الجارية خلال الفترة (2008-2015)

(النسبة: مليار دولار)

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
السعودية	519.8	429.1	528.2	671.2	736	746.6	756.4	654.3
الإمارات	351.5	253.5	289.8	356.7	374.6	390.1	403.1	358.1
البحرين	25.71	22.94	25.71	28.78	30.75	32.54	33.39	31.13
الكويت	147.4	1.06	115.4	1.54	174.1	174.2	162.6	114.6
عمان	60.91	48.39	58.46	67.94	76.69	78.78	81.08	68.92
قطر	115.3	97.8	125.1	167.8	186.8	198.7	206.2	161.7

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات البنك الدولي

http://dta topics. World Bank. Org. تاريخ الزيارة: 2020/06/29

- نلاحظ من خلال معطيات الجدول تراجع ملحوظ في الناتج المحلي لعام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية ، فقد أدى إلى انكماش الطلب على النفط وتراجع أسعار العالمية إلى انخفاض الصادرات النفطية للدول العربية ، ومن ثم شاهدنا ارتفاع ملحوظ خلال السنوات 2010 -2013-2014

السعودية 528.2 و 746.6 مليار دولار خلال السنوات 2010–2013 على التوالي ، الإمارات 289.8 مليار دولار خلال سنة 2010، البحرين 32.54مليار دولار خلال سنة 2013، الكويت 174.2مليار دولار خلال سنة 2013، عمان وقطر 125.1و198.7 مليار دولار على التوالي خلال سنة2013 وعودة الارتفاع من جديد .

المبحث الثاني: مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي

لقد برزت التطورات الاقتصادي التي تزامنت مع مطلع النصف الثاني من القرن العشرين ان ميزة الاقتصاد العلمي الحالي هي ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية ولا مكان فيه للجهود والمحاولات الفردية

منذ أن بدا مجلس التعاون الخليجي مسيرته قبل أكثر من عقدين ونصف العقد من الزمن كمنظمة إقليمية تتميز بالخصوصية الذاتية هو يواجه العديد من التحديات وقد سعى المجلس لمواجهتها

ومن هنا سنحاول تقديم دراسة تحليلية لمسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي وكذا تقييم مسيرته للتعرف على الانجازات المقدمة والعقبات التي واجهتها.

المطلب الأول: العوامل المشجعة لقيام التكتل الاقتصادي الخليجي

بالنظر إلى الكتلة الاقتصادية الخليجية فالعوامل المشجعة للعمل ككتلة اقتصادية هي أكثر حظا منها مقارنة بالعوامل التي تجعلها تعمل ككيانات مستقلة دون تنسيق بينها.

- تشابه العادات والتقاليد تفرز عادة تشريعات وقوانين مشابهة مما يسهل عملية ضمها في قوانين موحدة.
- إنتاج وتصدير النفط على الرغم من أن التشابه بين دول الخليج ينصب أساسا في إنتاج وتصدير النفط ،فان معظم الصادرات للخارج ، ولا يوجد تنافس بين دول المجلس في بيع تلك المنتجات داخل منظومة المجلس نفسها ، وذلك نظرا للاكتفاء الذاتي لمعظم دولها ، ومهم أن نشير هنا إلى أن دول المجلس أعطت الأولوية لاستيراد احتياجاتها من الطاقة من داخل دول المجلس و وهذا ما نصت عليه الاتفاقيات في بند التعاون في مجال الطاقة ، فهناك تبادل تجاري للنفط الخام والغاز الطبيعي والمنتجات البتر وكيمائية بين دول المجلس حسب الاحتياجات المحلية فيها .
- الانفتاح الاقتصادي الكامل بين دول المجلس، لا ضرر أن تكون الاقتصاديات الخليجية متشابهة في بعض الصناعات التي قد تشغل المنافسة بينها، ذلك أن الاقتصاد المفتوح يدعو إلى التنافس

وكفاءة الإنتاج والابتكار بل الاندماج في بعض الحالات، كما أن قطاع المستهلكين سيحض بالاستفادة من ذلك الانفتاح، لان المنافسة ستجعل الأسعار أكثر واقعية.[67]

المطلب الثاني: مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي

لاشك أن اتجاه دول مجلس التعاون إلى التعامل مع العالم من خلال اتحاد اقتصادي كامل سيفرز كيانهما على خريطة الاقتصاد العالمي ، فبالنظر إلى البيانات المدرجة نلاحظ أن حجم اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعا في عام 2013 جاء في الترتيب الثاني عشر ضمن اكبر اقتصاديات للعالم وذلك بالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس الذي وصل إلى مستوى 1.62ترليون دولار كما أن مجلس التعاون يمثل خامس أهم اقتصاد من حيث حجم التبادل التجاري مع العالم ، حيث وصل حجم التجارة الخارجية لدول المجلس في عام 2013 مستوى 142تريليون دولار ، وعلى صعيد الصادرات إلى العالم سجل مجمل صادرات المجلس مبلغ 921 مليار دولار عام 2013 وبذبك يكون مجلس التعاون رابع اكبر مصدر في العالم بعد الصين ، وهذه الصادرات معظمها صادرات خام النفط والغاز ومشتقاته ومنتجاتهما المصنعة كالبتر وكيماويات والأسمدة وغيرها ، كما واردات المجلس من العالم وضعت دول المجلس في الترتيب العاشر عالميا ،م حيث اكبر المستوردين من العالم حيث وصلت واردات المجلس عند مستوى514 مليار دولار في العام نفسه ، أن المستويات المتقدمة للتجارة الخارجية لدول المجلس تدل على قوة اقتصادية كبرى لدول مجلس التعاون لا يستهان بها .

لقد تم وضع مشروع التكامل الاقتصادي في بدايات تأسيس مجلس التعاون أي في انطلاق المجلس، وكان من أوائل المشاريع الطموحة، حيث وقع قادة دول المجلس بالرياض اتفاقية اقتصادية موحدة.

1. **اتفاقية اقتصادية موحدة:** حيث وقع قادة دول المجلس بالرياض في نوفمبر /تشرين الثاني من عام 1981، وكانت الاتفاقية تعبر عن إطار شامل محدد ضمن برنامج زمني للتكامل الاقتصادي ، وتعلقت الاتفاقية بجوانب عديدة تصب في مسار التكامل : تنظيم انسياب رأس المال ، وانتقال الأفراد ، والتعاون في المجالات النقل والمواصلات ، والتعاون التجاري والاقتصادي ، والتعاون الفني والإنمائي والتعاون في المجال المالي والنقدي علما بان دول المجلس استحدثت نسخة جديدة من الاتفاقية الاقتصادية واقرها قادة دول المجلس في قمة مسقط في ديسمبر /كانون الأول سنة 2001، وركزت الاتفاقية على بنود مطورة لتواكب بشكل أفضل المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية ، ولتعزز العمل الخليجي

[67] https://studies. Aljazeera.net/Ar/fils التعاون والتكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون، الانجازات والعقبات، تاريخ الزيارة 2020/7/1.

المشترك فيما يتعلق بإنشاء الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي ، وتلك البنود تمثل محطات مهمة في مسيرة التعاون لتحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي بشكل كامل .

2. **منطقة التجارة الحرة:** اعتبارا من مارس / آذار عام 1983 تم البدا بما يسمى بمنطقة التجارة الحرة لتنفيذ البنود والأحكام التي جاءت في الاتفاقية الاقتصادية فيما يتعلق بالاتحاد الجمركي وذلك بهدف إعفاء السلع والخدمات ذات المنشأ الوطني من كافة الضرائب والرسوم الجمركية بين دول المجلس، وهذا مع إبقاء كل دولة على سياستها الجمركية حيال الدول خارج مجلس التعاون، وبعد إقرار النسخة المطورة من الاتفاقية الاقتصادية لمجلس التعاون 2001 تم الاتفاق على البدء الفعلي للاتحاد الجمركي.
3. **الاتحاد الجمركي :** اعتبارا من يناير / كانون الثاني 2003، وإقامة قاعدة معلومات وربط آلي جمركي بين إدارات الجمارك لدول المجلس ، وذلك لتسيير متابعة ما يتعلق بالاتحاد الجمركي وحركة البضائع وإضافة إلى الإعفاء الجمركي لمنتجات دول المجلس تم العمل على فرض تعريفة جمركية موحدة وبواقع 5% على السلع المستوردة من خارج دول المجلس وتتضمن أيضا بنود اتفاقي الاتحاد الجمركي على عدة جوانب أخرى تعزز كيانا جمركيا موحدا لمجلس التعاون، فالبضائع العابرة بدول المجلس لا يتم التعامل معها معاملة العبور (الترانزيت) كما أن البضائع من خارج دول المجلس والعابرة من أي منفذ جمركي تعبر من أول منفذ عبور فقط ، ومن دون تكرار إجراءات العبور في حالة عبورها مرة أخرى إلى منفذ أخر ضمن دول المجلس ، وسمحت الاتفاقية بممارسة مهنة التخليص الجمركي في أي من الدول الأعضاء كما تبنت مبدأ الاعتراف المتبادل المواصفات والمقاييس التي تعمل بها حاليا كل دولة وذلك إلى حين الانتهاء من المواصفات الخليجية التي سيتم تعميمها والعمل بها في كل دولة، مع نهاية 2008 استطاعت دول المجلس أن تنهي ما تطلبته مرحلة الاتحاد الجمركي بنجاح ، وذلك من خلال التنسيق والإجراءات وتوحيد القوانين الخاصة بالجمارك ، والمواصفات القياسية للسلع واتفقت دول مجلس التعاون في عام 2008 على الدخول في مرحلة جديدة هي إقامة سوق خليجية مشتركة .
4. **السوق الخليجية المشتركة :** وأهمية هذه المرحلة تقتضي ليس فقط إزالة كافة الحواجز الجمركية في تنقل السلع بين دول المجلس ، وإنما أيضا إزالة كافة الحواجز غير الجمركية المرتبطة بحرية تنقل رؤوس الأموال والأفراد ، وبالسماح لمواطني المجلس بتملك العقارات ، وممارسة النشاط الاقتصادي في أي من الدول الأعضاء ، والمعاملة كمعاملة المواطنين ، وبعد استكمال إجراءات التحول إلى السوق الخليجية المشتركة وتفعيلها ، كان لابد من إجراء التنقل التالي في مسيرة الوحدة والتعاون الاقتصادي الخليجي وذلك من خلال الاتحاد النقدي ، وإصدار العملة الخليجية الموحدة.

5. الاتحاد النقدي: فمنذ عام 2000 قرر المجلس الأعلى لمجلس التعاون بدا جهود التنسيق نحو الاتجاه للوحدة النقدية، فقامت دول المجلس في عام 2001 بوضع برنامج زمني يتضمن اعتماد الدولار الأمريكي كمثبت مشترك لعملات الدول الأعضاء، تمهيدا للوصول إلى العملة الخليجية الموحدة، وذلك على أن تصدر هذه العملة بحلول عام 2010 وابتداء من 2002 قررت دول المجلس القيام بربط عملاتها بشكل رسمي مع الدولار.

وعلى غرار دول الاتحاد الأوروبي وضعت دول الخليج عدة معايير اقتصادية مطلوبة للتقارب الاقتصادي من اجل الدخول في مرحلة الوحدة النقدية، وركزت معايير التقارب على تحديد مستويات لمؤشرات اقتصادية تلتزم بها كل دولة في المجلس، وهذه لمعايير هي:

- ألا يتجاوز حجم الدين العام بنسبة 60% من إجمالي الناتج المحلي
- ألا يتجاوز عجز الميزانية نسبة 3% من إجمالي الناتج المحلي
- ألا يتجاوز معدل ال تضخم1.5% من متوسط نسبة التضخم بمجموعة الدول الأعضاء
- إلا يتجاوز سعر الفائدة الطويلة الأجل نسبة 2% من متوسط نسب أسعار الفائدة للدول الأعضاء، كما تم الاتفاق في عام 2005 على إنشاء مجلس نقد خليجي ليتحول لاحقا إلى بنك مركزي خليجي.

الصعوبات التي واجهها الاتحاد النقدي:

- تراجعت الكويت عن ربط عملتها بالدولار سنة 2007 نتيجة لتذبذبات كبيرة لحقت بالدولار
- أعلنت عمان عن عدم تمكن اقتصادها من تحقيق المعايير المطلوبة للدخول في الوحدة النقدية
- في عام 2009 قررت الإمارات العربية المتحدة الانسحاب من المشروع الاتحاد النقدي على خلفية عدم استجابة لطلبها لاستضافة مقر البنك المركزي الخليجي بدل من أن يكون مقره في العاصمة السعودية الرياض.

ومنذ فبراير 2010 دخلت حيزا التنفيذ اتفاقية الاتحاد النقدي وعقد مجلس إدارة النقد الخليجي أول اجتماع له في مدينة الرياض في مارس 2010، وتم الاتفاق على تأجيل إصدار العملة الموحدة إلى عام 2015، وتعد المرحلة القادمة مرحلة حرجة سيتم خلالها مراجعة مدى استعداد الدول المستمرة في التنسيق للاتحاد النقدي : كالسعودية ، وقطر ، والكويت والبحرين ، للتحول نحو إصدار وتعميم عملة موحدة في بلدانها ، وكذلك دراسة مدى استعداد عمان للانضمام مرة أخرى ، وأيضا ما أسفرت عنه الجهود في تسوية مطالب الإمارات العربية المتحدة فيما يخص مقر البنك

المركزي الخليجي ، وعلى ما يستجد في ذلك سينظر في شان العملة الموحدة ومدى اكتمال الاستعدادات في إصدار عام 2015 أو تأجيلها .[68]

المطلب الثاني: الإخفاقات والتحديات التي واجهت مسيرة التكامل الخليجي.

لقد مر التكامل الاقتصادي الخليجي بعدة تحديات واجهت مسيرته يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: الإخفاقات

1. جانب الاتفاقية الاقتصادية الموحدة

من أهم الإخفاقات كانت في تقديم المكاسب المحددة في كل دولة أمام المكاسب الكبيرة الإستراتيجية، التي يسعى مجلس التعاون لتحقيقها لصالح جميع الدول، ومن بين العوائق التي واجهت عملية تنفيذ بنود الاتفاقية الموحدة فيما يلي:

- عدم التنفيذ المتزامن لقرارات المجلس وتأخيره في بعض الدول
- عدم وصول التعليمات واضحة إلى الجهات التنفيذية أحيانا
- اختلاف في تفسير القرارات
- ميل دول الأعضاء إلى النظر إلى الأنظمة والإجراءات والقوانين التي تناقش في إطار المجلس على أنها وثائق استرشاديه، ولمن تؤدي هذه الوثائق غرضها إلا إذا حلت مثيلتها الوطنية.

2. جانب تنفيذ مراحل التكامل الاقتصادي: لوحظ وجود فجوة زمنية كبيرة بين التصديق على عدد من القرارات الإستراتيجية لمسيرة مجلس التعاون ودخول تلك القرارات حيز التنفيذ وهذا ما عكس تباطؤ في تنفيذ تلك القرارات وعدم دراسة تلك القرارات بما يكفي.

3. جانب الاتحاد الجمركي:

عكس التطبيق العملي للاتحاد الجمركي عدة عوائق لدول مجلس التعاون منها:

- إصرار بعض الدول على استمرار المطالبة بشهادة المنشأ عند انتقال السلع الوطنية بين دول الأعضاء وذلك على الرغم من إقرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الثالثة والعشرين بإلغاء العمل بشهادة المنشأ والاكتفاء بالفواتير المحلية الخاصة بها والبنيان الإحصائي المرفق.

[68] التعاون والتكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون، الانجازات والعقبات، تاريخ الزيارة https://studies. Aljazeera.net/Ar/fils 2020/7/1

- عدم اكتفاء بعض الدول بالرسوم الجمركية المستوفاة على السلع الأجنبية عند نقطة الدخول الواحدة والمطالبة برسوم أخرى عند دخول تلك السلع لأرضيها.[69]

ثانيا: التحديات

1. التحديات الداخلية: أهمها

- **الاعتماد المفرط على قطاع النفط:** ليس هناك خلاف على أن النمو الذي تحقق في اقتصاديات أقطار المجلس وبرامج الرفاهية الاجتماعية التي تم تبنيها، بالإضافة إلى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والإدارية، ارتبط كل ذلك وبشكل مباشر بالإيرادات الناجمة عن إنتاج وتصدير النفط وعندما ترتبط معظم النشاطات بهذا الدخل، فان تقليص للنشاط النفطي سيؤثر بشكل مباشر على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وإمكانات النمو وفرض التقدم في البلدان الأعضاء.
- **تحديات التكامل التجاري:** وتعكس على 4نقاط أساسية وهي:

- تعاني أسواق العمل تصلبا في الأجور، وعدم تطابق في المهارات وعوامل مؤسساتية اخرى، وبعض الدول في مجلس التعاون تستبدل العمال الأجانب بمواطنين عبر تحديد حصص نسبة العمال الأجانب ورف تكاليف العمالة عليهم
- قانون الأجور الحكومي والإنفاق على الدفع والأمن والإعانات والمساعدات الاجتماعية كلها عوامل تستنزف ميزانية الحكومات
- السياسات التنموية لتنويع الاقتصاد ستحتاج إلى انتباه مستمر وخصوصا الخصخصة بما أن معظم الصناعات الكبيرة غير النفطية ما زالت تحت سيطرة القطاع العام والمعايير التنظيمية الجديدة ضرورية في الأسواق المحلية ولخلق حوافز تنموية في أسواق الأسهم المحلية.
- إن نجاح لاتحاد الجمركي لمجلس التعاون الخليجي سيتطلب إقامة قواعد جمركية وإجراءات موحدة والتوفيق بين إجراءات التقنية والتنظيمية (المعايير والتفتيش والترخيص)، وزيادة الشفافية وتخفيض العوائق الإدارية.

- **التبعية الاقتصادية:** من بين التحديات التي تواجه دول المجلس هو انكشاف اقتصادياتها على الخارج، من خلال الاعتماد على الخارج، فالتجارة الخارجية تلعب دورا أساسيا في اقتصاد

[69] بوشول السعيد، واقع التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم اقتصادية، جامعة ورقلة، ص 64-65.

أقطار المجلس، فهي بلدان مصدرة كبيرة للنفط، ومستوردة ضخمة للسلع الغذائية والاستهلاكية والرأسمالية، وهذا ما يجعل توجه هذه الأقطار خارجيا باتجاه البلدان الرأسمالية، المتقدمة بشكل أساسي، فالسعودية مثلا كانت ومازالت تعتمد على اقتصاد الرأسمالي العالمي وبالولايات المتحدة الأمريكية

وعلى وجه الخصوص بيع النفط، وفي الحصول على حاجياتها من السلع والخدمات، وفي توظيف الفوائض المالية النفطية، وفي إقامة وتشغيل الصناعات الجديدة وتطوير الحياة الاقتصادية داخلها.[70]

2. التحديات الخارجية: تتمثل أساسا في:

- **تحدي العولمة المحتملة**

تبرز الآثار السلبية لظاهرة العولمة على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما يلي:

- من المتوقع أن تؤدي العولمة إلى تعميق الخليج الاقتصادي فقدان الترابط بين القطاعات والاقتصاد الوطني
- سيكون من نتائج العولمة تصدير الصناعات الأكثر تلوثا للبيئة من المركز إلى الأطراف وتصدير الصناعات التي تتطلب كثافة عالية في اليد العاملة بدلا من الكثافة العالية لرأس المال
- من المتوقع تراجع أهمية النفط العربي الخليجي وذلك لان أهميته مرتبطة بمدى حاجة دول المركز الرأسمالي له، وربما يتم اكتشاف بدائل له بسبب التقدم العلمي

- **تحدي الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:**

إن عضوية منظمة التجارة العالمية تفرض العديد من التحديات على دول مجلس التعاون الخليجي ،فلابد من مواجهتها بالخطط والبرامج والسياسات الاقتصادية والتجارية التي من خلالها يمكن التغلب على الصعوبات الناشئة عن تطبيق الالتزامات المترتبة عن الاتفاقيات المختلفة ، والتي تفرض على الدول الأعضاء أعباء جديدة ، ومتطلبات فنية ، وقدرات بشرية للتعامل معها ، فهي تتطلب تغيير وإصلاح النظام التجاري ، ووضع تشريعات جديدة أو تعديل التشريعات والقوانين المطبقة لتتلاءم مع عضوية الدولة في هذه المنظمة ، هذه كلها تحديات تواجه الدول عندما قررت الانضمام إلى المنظمة التجارية العالمية .

[70] عباس بالفاطمي، جمال بلخياط، تحديات الاندماج الإقتصادي العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ال عدد5، ص 65.

- **التكتلات الاقتصادية**

شهدت الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية منها الأوروبية المشتركة، منظمة التجارة الأوروبية، السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، كما انشات دول أوروبا الشرقية منظمة الكوميكون، وهكذا أصبحت غالبية الدول تنضوي تحت لواء تكتل إقليمي أو أكثر، مما أدى إلى تحول العلاقات الاقتصادية الدولية من الصراع بين الدول إلى الصراع بين الكتل الاقتصادية.[71]

المبحث الثالث: دور التجارة البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي ومعوقاتها

منذ قيام دول مجلس التعاون الخليجي في بداية الثمانينيات وتوقيع الاتفاقية الاقتصادية الخليجية الموحدة ظل أبناء هذه الدول يتطلعون إلى تنفيذ بنود هذه الاتفاقية التي تنص على أن الهدف النهائي هو قيام تكامل اقتصادي بين دول الأعضاء ، يساعد على تحسين فرص التنمية لهذه الدول بتصحيح هيكلها الاقتصادي وزيادة تجارتها البينية وتقوية موقفها التفاوضي في تعاملها مع العالم الخارجي ، من هنا هدفت الدراسة إلى تبيان دور التجارة البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي ، مبينا الصعوبات والمعوقات التي واجهتها .

المطلب الأول: التجارة البينية لدول مجلس التعاون

التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي تتمثل في الصادرات والواردات من وإلى دول المجلس.

أولا: التجارة البينية للصادرات الغير نفطية

أسهت السياسات الاقتصادية و التجارية التي أقرها مجلس التعاون بدءا من منطقة التجارة الحرة في عام 1983ثم الاتحاد الجمركي في 2003 ،فالسوق الخليجية المشتركة في يناير 2008 في تنمية التجارة البينية بين دول المجلس ،حيث بلغت قيمة التجارة البينية94.49مليار دولار لعام 2014 بينما كانت 80.2 مليار دولار في عام 2010 و بنسبة نمو قدرها % 17.8 وترجع هذه الزيادة في جانب أساسي إلى ما سبقت الإشارة إليه من قرارات اتخذتها الدول الأعضاء لإزالة المعوقات أمام التبادل التجاري وتيسير انتقال المنتجات والسلع فيما بينها ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي[72].

---

[71] بوشول السعيد، مرجع سابق، ص 69-71.

[72] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لمحة إحصائية لدول مجلس التعاون الخليجي عام 2014،ص46،

جدول رقم (8): التجارة البينية للصادرات لدول مجلس التعاون الخليجي

الوحدة: مليار دولار أمريكي

country	2014	2013	2012	2011	الدول
Total of GCC	49.460	49.898	40.926	32.905	إجمالي مجلس التعاون الخليجي
U.A.E	18.178	07.565	14.412	9.626	دولة الإمارات العربية المتحدة
Bahrain	5.568	6.560	3.697	3.934	مملكة البحرين
K.S.A	11.999	12.085	11.025	10.254	المملكة العربية السعودية
Oman	8.402	8.359	5.783	4.987	سلطنة عمان
Qatar	3.434	3.413	4.103	2.421	دولة قطر
Kuwait	1.879	1.916	1.507	1.683	دولة الكويت

المصدر: المركز الإحصائي لدول المجلس لدول الخليج العربية تاريخ الاطلاع :2020/09/06.

http//www.gccsg.org/statistics.index.php

ومن خلال الجدول السابق تقدر قيمة الصادرات فيما بين دول المجلس في عام 2014بحوالي 49.5 مليار دولار مقابل 29.3مليار دولار في عام2010، بزيادة قدرها20.2 مليار دولار أي بنسبة زيادة قدرها 68.9 % عن مستواها في عام 2010.

ثانيا: التجارة البينية للواردات غير النفطية

بالنسبة لواردات دول المجلس فيما بينيا، فإنها شهدت هي الأخر ارتفاعا ملحوظا من 26.1مليار دولار في عام 2010 إلى 45.0 مليار دولار في عا 2014 بنسبة زيادة قدرها72.4 ، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (9): التجارة البينية للواردات لدول مجلس التعاون الخليجي.

الوحدة مليار دولار

country	2014	2013	2012	2011	الدول
Total of GCC	45.025	46.387	37.107	33.642	إجمالي مجلس التعاون الخليجي
U.A.E	8.276	8.689	7.554	7.576	دولة الإمارات العربية المتحدة
Bahrain	2469	2.137	1.953	1.418	مملكة البحرين
K.S.A	12.745	12.919	10.349	8.569	المملكة العربية السعودية
Oman	11.517	13.952	9.284	8.580	سلطنة عمان
Qatar	4.832	3.902	4.025	3.844	دولة قطر
Kuwait	5.187	4.788	3.942	3.656	دولة الكويت

المصدر: المركز الإحصائي لدول المجلس لدول الخليج العربية تاريخ الاطلاع :2020/09/06

http//www.gccsg.org/statistics.index.php

المطلب الثاني: دور التجارة البينية في تدعيم التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

يؤكد المختصين في مجال التجارة العالمية على أن التكتلات الاقتصادية، من الناحيتين النظرية والعلمية تساهم في رفع مستوى كفاءة الأداء الاقتصادي للأسواق التي تغطيها المنظمة التجارية المعنية، وذلك باعتبار إن هذه المنطقة تساعد على زيادة التجارة فيما بين الدول الأعضاء بها نتيجة إزالة القيود الجمركية والإدارية بين هذه الدول، ومن ثم توسيع دائرة الأسواق وسهولة تدفق السلع التي كانت سابقا تواجه معوقات كمية أو نوعية تزيد من تكلفة وصولها إلى المستهلك النهائي، باعتبار أن هذه السلع قد أصبحت تواجه تعريفة جمركية موحدة بما يزيد من فرص تدفقها بين الدول الأعضاء بالتكتل الاقتصادي، مما يجعل من التجارة البينية أداة أساسية في تطوير أبعاد التكامل الاقتصادي بين الدول الداخلة في تكتل اقتصادي معين، وفي إطار هذه النظرية العامة نلاحظ إن مستوى التجارة البينية لدول مجلس التعاون قد اخذ في التحسن.[73]

والجدول الموالي يعطينا أكثر توضيح:

الجدول رقم (10): تطور التجارة البينية مقارنة بالتجارة العالمية لدول مجلس التعاون خلال الفترة 2015/2011.

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات البينية	38.539	55.163	57.506	61.105	59.009
الواردات البينية	33.461	42.881	45.674	51.368	52.557

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابوظبي، ص 246.

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الكتاب الإحصائي السنوي لدول مجلس التعاون لدول الخليجي العربية، العدد الثالث، ماي 2018.

[73] مركز البحوث والدراسات، **العلاقات التجارية البينية ودورها في تعزيز التكامل الإقتصادي**، الغرفة التجارية الصناعة بالرياض، ماي،2007، ص 18.

- يتبين لنا من خلال الجدول الموالي ارتفاع قيمة الصادرات البينية من 38.539مليون دولار سنة 2011 إلى61.105مليون دولار سنة2014 لتنخفض سنة 2015 بنسبة 59.009.
- أما بالنسبة للواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي سجلت نمو تدريجي في قيمة الواردات حيث سجلت ما قيمته 33.461 مليون دولار سنة 2011 واستمر الارتفاع إلى أن وصل 52.557 مليون دولار سنة 2015.

نلاحظ نمو تجارة الواردات البينية لهذه الدول تدريجيا، وهذا ما يوضح الدور الكبير الذي لعبته التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي في دعم تكاملها الاقتصادي.

المطلب الثالث: معوقات التجارة الخليجية البينية

1. القيود النقدية وتتعلق بإجراءات تحويل العملة والودائع بالنقد الأجنبي، وتحدد أسعار الصرف وخاصة فيما يتعلق بشروط الائتمان والاستيراد.
2. القيود المالية :والمقصود منها تحصيل رسوم لغاية جمع أكبر حصيلة ممكنة بغض النظر عن طبيعة الرسوم المفروضة وأغراضها ومثال ذلك فرض رسوم تصديق شهادات المنشأ من القنصليات المعنية وبحيث تكون نسبة الرسوم البينية أعلى أساس القيمة وكذلك الحال بالنسبة لتصديق الوثائق الأخرى كالفواتير والمستندات المتعلقة بالبضاعة.
3. تتبع بعض الدول العربية سياسات اقتصادية متحفظة تتعلق بمسائل الإصلاح الاقتصادي وتحديد المديونية وضبط الإنفاق الداخلي مما يحد من درجة انفتاح اقتصاديات هذه الدول مع بعضها البعض.[74]
4. وجود عوائق كثيرة للتجارة تتمثل في الحواجز الجمركية ووجود القوائم السلبية والاستثناءات في اتفاقيات تحرير المبادلات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية بالإضافة إلى الحواجز السياسية والصراعات الإقليمية وعقبات انتقال الأفراد ورؤوس الأموال.
5. قلة السلع والتماثل الكبير بينما ينتج في البلدان العربية (أي أنها منافسة لبعضها البعض) ، وذلك ناتج عن سياسة الإحلال محل الواردات التي بني على أساسها التصنيع، فيم عظم هذه البلدان بالإضافة إلى تطبيق سياسات حمائية لمصنعات الناشئة والتي أفقدتها الجودة والمواصفات اللازمة للتنافس مع مثيلاتها في الخارج، وحتى الصناعات التصديرية فإن معظمها نشئ لحاجات أسواق خارج البلدان العربية مثل الصناعات ومشتقاتها.

[74] طالب عوض، عامر باكير، التجارة العربية البينية الواقع والآفاق المستقبلية، قسم اقتصاد الأعمال، الجامعة الأردنية، 2008، ص 09-10.

6. ضعف القوة الشرائية للدول العربية بشكل عام مقارنة بدول العالم كما أن معدلات نمو الطلب الاستهلاكي في العالم يفوق نظيره في الدول العربية، بدرجات وهذا ما يجعل التوجه التصديري إلى العالم أكبر منه إلى الدول العربية خاصة معظم الدول العربية باستثناء بعض الدول النفطية تعتبر دول نامية والدخل فيها محدود نسبيا.
7. النقل :حيث لا يمكن أن يصنف قطاع النقل بين الدول العربية ضمن القطاعات تطورا فهو يشكل عائقا كبيرا أمام تدفق حركة السلع بين الدول ولعل جغرافية المنطقة لعبت دورا هاما في تحديد تطور التجارة البينية مما جعلتها تتركز إقليميا وحدوديا إلى حد كبير.

خلاصة الفصل:

نشأ مجلس التعاون في بداية الثمانينات من القرن الماضي، حيث بدأت الجهود في قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع مؤتمر القمة العربي الحادي عشر عام 1980 م، وفي القمة الخليجية التي عقدت في ماي 1981م تم إقرار النظام الأساسي لمجلس التعاون الذي بدأ عمله على تحقيق مجموعة من الأهداف تركزت في مجملها على تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دول المجلس نظرا للتحديات التي تواجهها هذه المنطقة، حيث تتميز اقتصاديات دول مجلس التعاون بسيادة القطاع النفطي والعمالة الأجنبية وتسرب رؤوس الأموال الوطنية ومحدودية الاستثمارات، بالإضافة إلى الانكشاف الخارجي هذا دون أن ننسى التحديات الخارجية الآتية من علاقات مجلس التعاون مع الدول الكبرى والتكتلات الإقليمية، ولهذه الأسباب وغيرها سعت دول مجلس التعاون لدفع مسار تكاملها باعتباره ضرورة حتمية فرسمت طريقها نحو التكامل الاقتصادي بالاستناد إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية والتي حددت إشكال هذا التكامل من خلال إنشاء منطقة حرة للتجارة، الاتحاد الجمركي، السوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي بالإضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية فيما بين دول مجلس التعاون، كما عملت التجارة البينية لدول مجلس التعاون على أن تساهم في تدعيم جهود دول مجلس التعاون نحو تحقيق التكامل الاقتصادي، لكن المساهمة تبقى ضعيفة في ظل العراقيل التي تعترضها إلا أن الإرادة السياسية والشعبية موجودة لإكمال تلك المسيرة التي تخللتها إنجازات عدَّة وعوائق أبطأت من تحقيق كافة الإنجازات المرجوة ، التي تواكب طموحات وتطلُّعات شعوب مجلس التعاون، والمترجمة في النظام الأساسي لمجلس التعاون.

الخاتمة العامة

يملك الوطن العربي المؤهلات والمقومات التي تجعله قادرا على بناء كتلة اقتصادية متماسكة رغم تدني مستوى أداء اقتصادياته على الساحة الدولية، ولذلك فقد بذلت الدول العربية جهودا في محاولة تحقيق التكامل الاقتصادي العربي

حيث شهدت المجهودات التي قامت بها الدول العربية لتشجيع التجارة العربية البينية تطورا ايجابيا خلال السنوات الأخير، لكنها تبقى بعيدة عن تحقيقها للتكامل، ويعود ذلك إلى وجود تحديات صعبة أمام ما يحدث في العالم من تكتلات، ولمواجهتها يجب عليها توحيد جهودها وتنسيق مواقفها وتعزيز تعاونها الإقليمي لتقوية روابطها مما سيتتبعه تطوير وتنمية بين تلك الدول.

ويبقى التكامل الاقتصادي العربي ضرورة في ظل الأوضاع الراهنة ، حتى تتمكن الدول العربية من تحسين أداء اقتصادياتها ، ولعل النموذج الجدير بالذكر والاقتداء به هي التجربة التي خاضتها دول مجلس التعاون الخليجي، وبهذا الخصوص يمكننا القول أن تجربة العمل لعربي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي تعد من التجارب العربية ذات الديمومة بالمقارنة النسبية مع تجارب الدول العربية السابقة ، إذ حافظ المجلس على وجوده منذ تأسيسه عام 1981 وحتى اليوم ، ولا يعتقد أن يتم إغفال أو الاستغناء عن الفكرة القائمة لغياب أي بديل أخر في الوقت الراهن .

حيث شهدت الأعوام الأخيرة نقلة نوعية هامة لا تخفى عن المتابع لمسيرة المجلس التي دخلت مرحلة متقدمة من التكامل ولتوحيد معالمها، وعلى الرغم من هذه الانجازات ا لان هناك مجموعة من التحديات تقف في وجه التكامل الاقتصادي الخليجي العربي.

النتائج:

- إن بناء تكامل اقتصادي عربي باستطاعته مواجهة التحديات التي تواجهها الدول العربية يحتاج إلى مزيد من الجهود المدروسة سواء من قبل الهيئات والمؤسسات الإقليمية العربية أو من قبل الدول العربية المنفردة.
- لم تحقق محاولات التكامل الاقتصادي العربي نجاحا والأسباب في ذلك عديدة منها مشكلة الإرادة السياسية، الاختلالات في الهياكل الاقتصادية إضافة إلى عدم انسجام السياسات الاقتصادية والتجارية، وهناك مسالة يعدها الكثير من لاقتصاديين أحد أسباب تدني مستوى

التجارة العربية البينية وهي مسالة التشابه والتماثل بين اقتصاديات الدول العربية **وهو ما يثبت الفرضية الأولى.**

- يعد المدخل التجاري للتكامل مناسبا للاقتصاديات التي قطعت شوطا في بناء القاعدة الإنتاجية المحركة للتبادل التجاري ولذلك لم يكن لهذا المدخل في الإقليم العربي فاعلية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي إذ الم يرتفع حجم القاعدة الإنتاجية للدول العربية ولذا فان محاكاة الدول العربية لهذا النموذج الذي طبقته الدول المتقدمة يعد خطأ يجب تداركه بالشروع في تكامل إنتاجي موازي وتنمية تكاملية مكملة تقوم على توسيع القاعدة الإنتاجية وتعميقها **وهو ما ينفي الفرضية الثانية.**
- بدا مشروع التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي يؤتي ثماره فقد بدا أداء بعض القطاعات في التحسن نتيجة تبني سياسات مشتركة واستراتيجيات تعاون مشتركوه ما يعتبر استعدادا حقيقيا لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية وتقوية المواقف التفاوضية وتحسين مستوى القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية، مما سيجعل واقع تلك التحديات اقل بكثير مما لو بقيت تلك الدول متفرقة ومتشتتة.

قطعت دول مجلس التعاون الخليجي خطوات في مسار تكاملها الاقتصادي رغم تماثل اقتصادياتها والسبب يرجع إلى تقاربها الجغرافي التدرج المعتمد في تنسيق السياسات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي بكل أشكاله وليس التسرع في خطوات التكامل الاقتصادي مع وجود الإرادة السياسية القوية والمذللة لكل المعوقات والصعوبات، **وهو ما يثبت الفرضية الثالثة**.

رغم الانجازات التي قامت بها دول مجلس التعاون الخليجي إلا أنها تبقى غير كافية، وهي مطالبة بان تجعل من تلك المنجزات بداية انطلاقة شاملة ومستمرة نحو التغيير والتجدد.

التوصيات:

على ضوء ما تم تناوله في هذه الدراسة وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم بعض التوصيات وذلك على النحو التالي:

- ضرورة بذل المزيد من الجهود العربية بخصوص تنمية الاقتصاديات العربية وتقوية العلاقات العربية.

- السعي إلى تذليل العقبات التي تعترض طريق التجارة العربية البينية من اجل قيام التجارة بدورها الطبيعي كمحرك للتنمية الاقتصادية، وهذا ما يتطلبه جهود جماعية.
- محاولة التغلب على معوقات التصدير في الدول العربية بدعم جهود التدريب والتطوير داخل الصناعات التصديرية ومد المؤسسات الصناعية بالمعلومات اللازمة عن متطلبات الأسواق الخارجية بالإضافة إلى دعم الإنفاق الحكومي في مجال البنية الأساسية اللازمة لإقامة المشروعات المخصصة للتصدير.
- رغم كل الإخفاقات التي تعترض جهود الوحدة العربية إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي لا يسعها إغفال المحيط العربي ومحاولات إحياء وانتعاش جهود التكامل بين دوله.
- على دول مجلس التعاون الخليجي أن تعمل على تنويع الهياكل الإنتاجية للصناعات التحويلية بما يقلل من حساسيتها للمستجدات والمتغيرات الخارجية.

آفاق البحث:

في حقيقة الأمر أي عمل منجز إلا وتعتريه جملة من النقائص والعيوب ونحن في دراستنا هذه تطرقنا إلى جوانب أخرى، هذه الجوانب التي قد تكون مواضيع دراسة مستقبلية وهنا نقترح جملة مواضيع للبحث:

- دور القطاع الخاص في تدعيم مسار التكامل الاقتصاد العربي.
- تقييم إثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- تمويل التجارة البينية من خلال آليات التمويل الغير تقليدية.

المصادر والمراجع

أ- المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، جامعة الحقوق، المغرب، 2011
2. حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر (النظرية والتطبيق)، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 1998
3. احمد عرفة احمد يوسف، أساليب ومقومات التكامل الاقتصادي بين البلاد الإسلامية، دار التعليم الجامعي، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالشرقية، جامعة الأزهر، الإسكندرية
4. حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الأوراق، ط1، الأردن، 2001
5. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، ط1، دار الفكر الجامعي، 2006
6. صلاح الدين حسن السيسي، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو) السوق العربية المشتركة (الواقع والطموح)، ط 1، عالم الكتب، القاهرة، 2003،
7. محمد جمال مظلوم، تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، ط 2، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت، 1997
8. أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، ط 1، الدار المصرية اللبنانية، 1999
9. طالب عوض، عامر باكير، التجارة العربية البينية الواقع والأفاق المستقبلية، قسم اقتصاد الأعمال، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، 2008
10. محمد العمادي، الأمن الغذائي والتعاون لعربي، المؤتمر الفني الخامس لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب، الكويت، 7-30نوفمبر 1982
11. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11سبتمر، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003
12. صلاح الدين السيسي، الشركات المتعددة الجنسيات وحكم العالم، عالم الكتب، القاهرة، 2003
13. عبد القادر زريق المخاديم، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009
14. محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنا فرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980

15. حلمي رجب يحي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤية مستقبلية: دراسة قانونية سياسية اقتصادية، مكتبة دار العرب، الكويت ،1983.
16. الاشعل عبد لله، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض،1983.
17. مانع جمال عبد الناصر، التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2007.
18. محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، 1431هـ/2010م، رقم الإيداع 2009.
19. طالب عوض، عامر باكير، التجارة العربية البينية الواقع والآفاق المستقبلية، قسم اقتصاد الأعمال، الجامعة الأردنية، 2008.

ثانيا: الملتقيات والندوات والتظاهرات الدولية

20. ونوغي فتيحة، لرغد فريدة: "التكامل الاقتصادي العربي بين المقومات والمعوقات ": مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: التكامل الاقتصادي عربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية، دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع ،2005.
21. فتيحة ونوغي، فريدة لرقطي، التكامل الاقتصادي بين المقومات والمعوقات، الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوروبية، كلية الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عباس، سطيف، الجزائر، 8–9ماي 2004.
22. احمد باشي، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي –مع التركيز على مناطق التجارة الحرة، الندوة العالمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، سطيف ،8–9 –2004.
23. جمال عمورة، معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي – مع عرض1 تجربة الاتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي، الملتقى الدولي حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة الوادي الجزائر، 26–27 فيفري 2012.

24. موسى رحماني، التكامل العربي بين خيار التخصص أو الاندماج، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سطيف، 8-9 ماي 2004.

25. محمد العمادي، الأمن الغذائي والتعاون لعربي، المؤتمر الفني الخامس لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب الكويت، 7-30نوفمبر 1982.

26. عبد الناصر الزيوي، نموذج لتكتل اقتصادي عربي، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي الأردن، 20-22سبتمبر 2004.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات

27. بلقاسم طراد، التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي، دراسة حالة دول مجلس الخليج، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

28. جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييميه لاتفاقيات الشراكة العربية الاورو-متوسطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2006.

29. بن ناصر محمد والمشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ماجستير قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2009.

30. خالد برزيق، آثار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول، رسالة ماجستير في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.

31. عز الدين بو حبل، أهمية التكتل الاقتصادي العربي في ظل الأزمات المالية العالمية خلال الفترة 2007-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء علوم في العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019/2018.

32. شعبان فرج، التجارة والاستثمار البينيان كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2005.

33. حنيش الحاج، التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

34. قرين غنية، تقييم واقع التجارة البينية بين الدول العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة.

35. بوشول السعيد، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم اقتصادية، جامعة ورقلة.

رابعا: المجلات

36. الجوزي جميلة، " التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر، العدد5، بدون تاريخ.

37. مقراني الهاشمي التكامل الاقتصادي العربي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة قسنطينة، 1999.

38. حامد مجدي، المنظمات الإقليمية ومسألة الوحدة، مجلة المستقبل العربي، العدد 121، مارس 1989.

39. سمية كبير، أداء التجارة الخارجية العربية والبينية (2000-2004)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، 2008.

40. عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية العالمية وواقع دول العالم الثالث، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية جامعة الجزائر، الجزء 35رقم2، 1997.

41. عباس بالفاطمي، جمال بلخياط، تحديات الاندماج الاقتصادي العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد5.

خامسا: التقارير

42. التقرير الاقتصادي الموحد، التجارة الخارجية للدول العربية، 2014.

43. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف.

44. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، القطاع الصناعي للدول العربية.

45. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017.
46. التقرير الاقتصادي الموحد ،2016.
47. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التجارة الخارجية للدول العربية، 2016.
48. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التجارة الخارجية للدول العربية، 2016.
49. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التجارة الخارجية للدول العربية 2016.
50. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية 2015.
51. مركز البحوث والدراسات، العلاقات التجارية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، ماي،2007.
52. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لمحة إحصائية لدول مجلس التعاون الخليجي عام 2014.

سادسا: المراجع باللغة الفرنسية

53.abullahal-anzz (the gulf cooperation council reasonandchal-lenges corical and analytic study
Phiddesertaationusa) faculty of Claremont graduate school 1986.

سابعا: المراجع الالكترونية

54. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي متاح على الموقع:
https: //www.gcc- sg. Orv/ar-sa/About GCC/pages/ Pr imarylaw/as px.
تاريخ ال زيارة2020/06/21.

55. سكان مجلس التعاون الخليجي متاح على الموقع
Https: // oraa.sa/index.PHP
تاريخ الزيارة 2020/6/26

56. التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون، الانجازات والعقبات متاح على الموقع:
https://studies. Aljazeera.net/Ar/fils
تاريخ الزيارة: 2020/7/1

57. إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون بالأسعار الجارية، البنك الدولي، متوفر على الموقع:.http://dta topics. World Bank. Org تاريخ الزيارة : 2020/06/29

58. المركز الإحصائي لدول المجلس لدول الخليج العربية

http//www.gccsg.org/statistics.index.php

تاريخ الزيارة :2020/09/06

الملخص:

شهد العالم مؤخرا نشاطا واسعا لنطاق على صعيد تشكيل تكتلات اقتصادية سواء في إطار ثنائيا وشبه إقليمي حيث فرض على مختلف الدول التفكير و الاتجاه إلى تكوين تكتلات اقتصادية، وذلك كنتيجة لرغبة العديد من الدول في الانضمام إلى تجمعات إقليمية لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية ، والسياسية ، ومؤسسي للعمل الاقتصادي المشترك الذي لا يمكن الاستهانة به ولقد كانت للدول العربية محاولات عديدة في هذا الإطار منذ إنشاء الجامعة العربية سنة 1945 مرورا بالعديد من التكتلات الاقتصادية العربية الجزئية، والتي كانت خارج الجامعة العربية، ولعل أكثرها بلورة مجلس التعاون الخليجي. جاءت هذه الدراسة لبحث الدور الذي تلعبها لتجارة العربية البينية في مدى تدعيمها لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، والوقوف على محاولات وجهود التكامل الاقتصادي العربي ومعرفة أسباب فشله آخذين في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي كدراسة حالة.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، التجارة العربية البينية، مجلس التعاون الخليجي.

Abstract :

Le monde a récemment été témoin d'une activité généralisée en termes déformation de blocs économiques, que ce soit dans un cadre bilatéral ou sous régional, car elle a imposé à divers pays de penser et de tendre à former des blocs économiques, en raison du désir de nombreux pays de rejoindre des groupements régionaux pour atteindre un certain nombre d'objectifs économiques et politiques, Et mes fondateurs travaillent Le point commun qui ne peut être sous-estimé, et les pays arabes ont fait de nombreuses tentatives à cet égard depuis la création de la Ligue arabe en 1945 par le biais de nombreux blocs économiques arabes partiels, qui étaient en dehors de la Ligue arabe, et peut-être le plus élaboré du Conseil de coopération du Golfe. Cette étude est venue discuter du rôle joué par le commerce. L'inter arabisme arabe dans l'étendue de son soutien à la réalisation de l'intégration économique arabe, se tient sur les tentatives et les efforts d'intégration économique arabe et découvre les raisons de son échec, en prenant les pays du Conseil de coopération du Golfe comme cas d'étude.

Mots clés : intégration économique, commerce intra-arabe, Conseil de coopération du Golfe.